

٠٨٢  
م

شرح رسالة الاستعارات للسمرقندي، تأليف العصام  
الاسفراييني، ابراهيم بن محمد - ٩٤٥هـ. بفظ خضر  
ابن حسن سنة ١١٩٢هـ.

١٥ ق ١٩ س ١٥٢١ اسم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١-١٥)، خطها نسخ معتاد،

٦٩٨٦  
م

طبع سنة ١٢٨٢هـ.

الاعلام ٦٣:١ معجم المطبوعات ١٢٣١:٢

١- علم البيان، البلاغة العربية أ- المؤلف

ب- الفاسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح الرسالة  
الترشيحية ه- شرح العصام الاسفراييني علو  
رسالة الاستعارات.

١/١٤٥٠

١٤٠/٩/٥٤

٠٨٢  
م

الرسالة الولدية في آداب البحث لساجقلي زاده، محمد بن  
أبي بكر - ١١٥٠هـ. كتبت سنة ١١٨٩هـ.

١٠ ق ١٧ س ١٥٢١ اسم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١٦-٢٧)، خطها نسخ معتاد،

٦٩٨٦  
م

بليها فائدة في صفحة واحدة طبع ١٢٢٩هـ.

معجم المؤلفين ١٤:١٢ الظاهرية (الفلسفة

والمنطق) ٢١٢:

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- متن السجق د- جلقية الصغرى .

١/١٤٥٠

١٤٠/٩/٥٤

٠٨٢  
م

الرسالة الحسينية في آداب البحث، تأليف حسين جليبي،  
حسين بن عبد الله - ١٠٥٠هـ. كتبت سنة ١١٩٠هـ.

٤ ق ١٧ س ١٥٢١ اسم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ٢٧ ب - ٢٠)، خطها نسخ

٦٩٨٦  
م

معتاد، طبع سنة ١٢١٣هـ.

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) ١٩٢: مخطوطات

الجامعة ٤٤: ٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ.

١/١٨٤٥

١٤٠/٩/٥٤



UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



مادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

١٤٢٠ هـ

٦٩

الرقم

٣٩٥



كتاب مساجد  
مساجد

### مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

|              |                                     |        |      |
|--------------|-------------------------------------|--------|------|
| الرقم:       | ٦٩٨٦                                | ن ١٩٠٠ | ٧    |
| العنوان:     | مجموع أولاد شريف مكة الشريفات       |        |      |
| المؤلف:      | الحصان الاسفراييلي، ابراهيم بن محمد |        | ٥٩٢٥ |
| تاريخ النسخ: | ١١٩٤                                |        |      |
| اسم الناسخ:  | حضره                                |        |      |
| عدد الأوراق: | ٢٠                                  |        |      |
| ملاحظات:     |                                     |        |      |
|              |                                     |        |      |



وقد أخذ زيداً قالوا من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
وقد أخذ زيداً قالوا من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

### بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المقتدر الطاف ربّه الخفية عصام الدين ابن محمد  
حقاً مفضلة الحكمة أن أحسن ما يزداد به النعم الوافية ويدفع  
به البلية في البكرة والعقبة **المعدل واجب العطية** أي كل عطية أو  
العطية المعهودة التي أوتيت فيه بالبر في تناسب فقرنا الحمد  
والصلوة أشد تناسب ولا يخرج الحمد بذلك عن أن يكون على النعمة  
الواصلية التي كثر لأن كل ما وهب لنبي ناص الله تعالى عليه وسلم من  
العطايا فهو بركة مسماة البرايا والصلوة على خير البرية أي جميع البرايا  
أو البرية المعهودة التي عهدت بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم عليها  
من الإنس والجن والملأ الكرام إذا ما عداها خارج عن أن يكون له  
في سلك التفضيل الانتظام وعلى الله أي اتباعه إذ هي أحد معاني الآل  
فلا يلزم على الصالح الأفعال بل فيها إيماء حسن لا يخفى على أرباب الكمال  
ولو قال وعلى الله العلية لكان أحد سببها وأعلى منزلة عند أصحاب  
الرواية ذوي النفوس الزكية أي السخية قال الله تعالى قد أفهم من ذكرها  
وزكاء النفس يستلزم ذكاء الفعل بطريق الأولى أما بعد أما هذه  
لمحة التأكيد لا تفصيل المجل مع التأكيد والأول أيضاً مما أئتمن الرضى و  
أي أثبت البرهان

ان كان

منها قولنا ما يفيض على قلوبنا من نورها  
منها قولنا ما يفيض على قلوبنا من نورها  
منها قولنا ما يفيض على قلوبنا من نورها  
منها قولنا ما يفيض على قلوبنا من نورها

البرية وقال التفضيل بيننا وهو ان يكون  
له معناه قريب وغريب فاداسعاً الانسان  
سبباً في نفسه القريب في مراد الحكم القريب  
واكثر التشابه بين هذا الجنس وبين قوله تعالى  
والساعات مطويات بيننا

التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى

ويكون بين النقط والمعى مناسبة  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى

التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى  
التي هي من صفات المصطفى

أولاً ما يعني العبد أو عابداً  
فإن ما حصل العبد أو عابداً  
فإن ما حصل العبد أو عابداً  
فإن ما حصل العبد أو عابداً

وأن كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره على الثاني فقد  
صار عابداً بالكيفيات لا تجد لها عانياً فإن معاني الاستعارات أراد  
وأن قرأ عانياً يكون بمعنى حان حاشقياً  
الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية  
أي قاصداً أي راداً إلى ما يتعلق بها إقام تلك المعاني وقراءتها  
وما يتعلق بها إقام تلك المعاني وقراءتها كما يفصح عنه عبارته فيما  
بعد ولا يخفى أن اللفظ الاستعارة للاستعارات فلا وجه للجمع  
وأنه ليس للاستعارة بالكناية إقام وأنه لم يتحقق الا قرينة الا  
ستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت في الكتب مفصلة غير الضبط  
أراد بالكتب ما يشمل ما عثر عنه بالزبر فيما بعد أيضاً والأولى غير  
مضبوطة للذات مضبوطة أو جملة سهولة الضبط فيجعل قوله مضبوطة  
على سهولة الضبط ليظهر التعادل فأردت ذكرها بجملة مضبوطة على  
وجه ينفق به كتب المتقدمين أي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة  
على ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق ودل عليه زبر المتأخرين الزبر  
على وزن عبق جمع زبر بالفتح بمعنى الكتاب والثاني النسب بالكتب  
لفظاً ومعنى وأن كان الأول أعم فنظمت فرائد عوائد جمع فريدة و  
هي الدرزة السنية التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط بالآل في شرفها  
وأضافها إلى عوائد من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي عوائد  
كالقائد ولا يخفى حسن إضافة الفرائد في هذا الكتاب إلى العوائد ولو

الفاويز جرباً لها ومنعها حلة لادرت والفاويز  
ادرت رائحة وتوسط بين ثناها

وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل  
وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل

وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل  
وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل

وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل  
وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل

وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل  
وهو تحقيق مع الاستعارة وأقسامها وقيل



وقد أخذ زيادة العلم بالدين وقد قالوا في ذلك  
لا يفتنكم لان الله كونهما هو الذي هو الحق  
وقوعه على الاضواء حورسار

الاباء وقال له انضيل ايضا وهو ان يكون  
له معنى قريب وغريب فاداسموا القلب  
سبوا في قلوبهم في مراد القلم تعالى  
واكثر التشابه في هذا الجنس وقد قوله تعالى  
والسموات مطويات بيمينه سيدنا محمد

التي هي في قوله تعالى  
والسموات مطويات بيمينه سيدنا محمد

التي هي في قوله تعالى  
والسموات مطويات بيمينه سيدنا محمد

التي هي في قوله تعالى  
والسموات مطويات بيمينه سيدنا محمد

التي هي في قوله تعالى  
والسموات مطويات بيمينه سيدنا محمد

يقول  
حقا  
به البلية في  
العطية الى  
والصلوة الى  
الواصل الى  
العطيا فمروا  
او البرية المع  
من الانس و  
في سلك التفه  
فلا يلزم على  
ولو قال وعلى  
الروية ذوى الن  
اي التامل  
وزكاء النفس  
لجوة انكيد لانظ

منها لا يكون  
انما يكون  
منها لا يكون  
انما يكون

يقول  
حقا  
به البلية في  
العطية الى  
والصلوة الى  
الواصل الى  
العطيا فمروا  
او البرية المع  
من الانس و  
في سلك التفه  
فلا يلزم على  
ولو قال وعلى  
الروية ذوى الن  
اي التامل  
وزكاء النفس  
لجوة انكيد لانظ

يقول  
حقا  
به البلية في  
العطية الى  
والصلوة الى  
الواصل الى  
العطيا فمروا  
او البرية المع  
من الانس و  
في سلك التفه  
فلا يلزم على  
ولو قال وعلى  
الروية ذوى الن  
اي التامل  
وزكاء النفس  
لجوة انكيد لانظ



الاستعارة دون مع

علة الداخل

حقيقة سلفه

ولو قال فرائد فوائد كان احسن لتحقيق مع الاستعارة واقفا  
 وفرائدها كانه ادخل الترتيب في القرائن تفليرا او لم يلتفت اليه لانه  
 الاهتمام بما ذكره وجعله دخلا في تحقيق اقم الاستعارة لانه انما  
 ذكر لتحقيق معنى الاستعارة المرتبة بآياه ذكر القرائن مع ان البحث عنها  
 من جهة تحقيق الاستعارة واقسامها في ثلثة عقود ولا يخفى حسن نظم  
 الفرائد في العقود وان استفاد ان كل عقد لواحد من تلك الثلثة وانه  
 على الترتيب المذكور والاول حق دون الثاني العقد الاول في انواع المجاز  
 الاولى في انواع الاستعارة لانه المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة  
 واقسامها وقرائنها فما سواها مذكور بالتبع واقام المجاز اوضح من  
 انواع المجاز الا ان يقال اختلافا لا يشاد بالوجه الى الاقم الاولى وفيه  
 ست فرائد القرينة الاولى المجاز المفرد قيد المعرف بالمفرد لداعي ذكر الكلمة  
 في تعريفهم مع ان تقسيم ذلك الموقوف الى التعريف كالمعروف مقتضى كلام  
 دليل على ان المعرف مطلق المجاز وداعي الامر في الكلمة الى ما يقع الكلام  
 خبرا في ان تقسيم خبر مقدم خبر  
 لحفظ تعريف عن استعمال المقطع الغير الظاهر للدلالة على المعنى فيه  
 متعلق بقيد  
 اعني الكلمة المستعملة في غيرها وضعت له اسقط عن التعريف قيد في  
 الاصطلاح به الخطاب مع انه ذكره غيره الا دخال الصلوة المستعملة بحسب  
 اللغة في العمل الشرعي لانها مجاز مع انها تستعمل في غير ما وضعت له في

عرف

فرائد فوائد في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة

في عرف الشرع على ما ذكره غيرنا وفيه نظر والاخراج الصلوة المستعملة  
 بحسبها في الدعاء لانها مستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع  
 انها ليست بمجاز فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب  
 لانها مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب وهو في اللغة على  
 ما نقول لا غنى قيد كحيثية الشعوب بها في التعريف عنه لعلاقة هي  
 بالفتح واما بالكس في الامور الحسية قال في الصحاح هي بالكسر علاقة  
 السوط ونحوه وبالفتح علاقة الحب واحترنا به عن الغلط فانه  
 ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهوا في مقام استعمال الفرس الكتاب  
 الا ليس مجازا كما ان ليس حقيقة لعدم الاعتداد بهذا استعمال فلا بد من اخراجها وهذا الترتيب  
 ولا يخفى ان يقضي عنه اشتراط القرينة لان القرينة ما منصبة الحكم للدلالة  
 على ما قصده وليس مع الغلط نصب دال على قصده مع قرينة صفة لعلاقة  
 اي لعلاقة كانت مع قرينة والاولى وقرينة لان القرينة ليست من توابع  
 العلاقة بل كل منهما قائم يتوقف عليه المجاز ولك ان تجعل قوله مع قرينة  
 حاله السكن في الاستعارة والقرينة ما يقع عن المراد لا بالوضع مانعة  
 عن ارادته اخرج به الكناية انها وان كانت مع قرينة لكنها ليست  
 بما نفع عن ارادة الموضوع له لان الفرق بينهما وبين المجاز صحة ارادة  
 المعنى الحقيقي معراده والمجاز كذا قالوا برسمهم وفيه بحث لان الكناية  
 تعني فيها ارادة المعنى الموضوع له لانه لا بد ان يتناول به الانتقال الى

في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع  
 في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع  
 في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع في اصطلاح به الخطاب مع

فرائد فوائد في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة  
 في بيان معاني الاستعارة



الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له لذاته  
 وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معنية له اذ لا يراد باللفظ  
 الموضوع له ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادة مطلقا اذ وجود ارادته  
 لا يستلزم فيها <sup>من لفظه</sup> ان يثبت ان مع قرينة مانعة عن ارادة  
 المعنى الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الا ارادة الموضوع  
 لذاته مثلاً جاء في اسد يرمى ليس فيه مع اسد الا لرمي الذي يمنع ان  
 يكون المقهور لذاته التبع المخصوص ولا يمنع ان يقصد الانتقال  
 الى الشجاع فلا يثبت الجواز متميزاً عن الكناية في بئى من الاستعمال ويمكن  
 ان يجاب عنه بان صحة ارادة الموضوع له لا تستلزم معناها ان يكون  
 الموضوع له متحققاً فيه ويكون ارادة الانتقال في جاء في اسد يرمى  
 ليس تبيان الاسد متحققاً بخلاف بيان الكلب موجود فان جين الكلب  
 موجود فيصيح ان يراد الانتقال الى المعطافيه ان كان علاقة المقصود  
 غير المشابهة فبحان مرسل سمى بالمرسل لعدم تقييد بعلاقة واحد  
 والا فاستعارة مصرجه المشروطة ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع  
 له للمشاكلة استعارة وله نجد التقييد بالمصرحة في كلام غيره مع انه  
 بنا في ملبس في من الاستعارة المكنية عند الكشف في المشبه به المظهر  
 في النفس المثار اليه بالتحليل المستعمل في المشبه فانه يصدر عليه

ونحو ما يجوز ان المعنى الموضوع له في الجواز هو  
 مطلقاً لا لذاته ولا لغيره بل هو الجواز في كل ما لا يمنع  
 فيكون المعنى المقتضى هو ما من كذا ما

الكلمة

عليه الكلمة المستعملة في غيرها وضعت له المشابهة مع انها ليست استعارة  
 مصرحة بل مكنية **الفريد الثانية** ان كان المستعار اسم جنس <sup>اي التلق</sup>  
 غير مشتق اسم جنس في عرف النحاة ما يساوق النكح فيتناول المشتق  
 النكح ولا يتناول اسامته والاسم ونظائرهما فلا يصح ارادته في هذا المقام  
 لشمول الاستعارة الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة العلم الشخصية و  
 عدم شمولها المشتقات وقد جعل صاحب الرسالة الوضعية اسم الجنس  
 مقابلاً لمصدر المشتق فلا يصح ارادته ايضاً وان كان اقرب من الاول فلفظ  
 اسم الجنس في عرف هذا الفن كلى يقابل المشتق لكن قولهم العلم لا يستعار  
 لتنا فاته الجنسية لاقتضائه الشخصية فربما متناظراً يدل على ان اسم الجنس  
 عندهم ما يقابل الشخص والآ فالمنتقى ايضاً ينافي الجنسية ولا يخفى ان قوله  
 اي اسماً غير مشتق يتناول العلم الشخصية فكأنه اراد اسماً كلياً غير مشتق  
 وخرج عند العلم الشخصي المشترك بصفته مع انه يستعان الا ان يراد  
 اسماً كلياً حقيقية او حكماً وخرج يتناول العلم الجامد المشترك بصفة فانه  
 في حكم الكلى عندهم وخرج عند الأعلام الشخصية الغير المشبهة ولا يخفى  
 انه تكلف جداسياً في مقام التفسير ومع ذلك يخرج عن نوحا تم علماً  
 مع ان الاستعارة فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية فالاستعارة اصلية  
 يعرف وجه اصليتها بعد معرفت وجه تبعية والافتبعية لجريانها

الاستعارة والمشاكلة من اراد ما حسن  
 او بالاضافة او غيرها





في اللفظ المذكور اى المشتق والحروف فانها بقيا بقوله والا بعد  
 جربانها في المصدر ان كان مشتقا وذلك لانه اذا اريد استعارة  
 قتل المفهوم ضرب تشبيه مفهوما ضرب المفهوم قتل في شدة التأثير  
 يشبه الضرب بالقتل ويستعاره القتل ويشق منه قتل فاستعار  
 قتل بعبية استعارة الفصل هكذا بالاشتقاق وعلل القوم ذلك  
 بما فيه خفاء ولا تفي هذه الرسالة بتحقيقه لكن نحن نبين لك ماهو  
 مما هو اهل الوجه قريب الى الافهام فانه قريب السك غير بعيد  
 وهو ان المشتقا موضوعا لوضع المادة والهيئة فاذا كانت  
 في استعارتها لا ينفك معانيها للبيانات فلا وجه لاستعارة فيها انما هي  
 باعتبار نواحيها فيستعار مصدرها ليستعار مودتها بعبية استعارة المصدر  
 وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل  
 بالماضي تكون بعبية كتشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي  
 في تحقق الوقوع فيستعاره ضرب فالاستعارة استعارة الـ  
 الهيئة وليت بعبية استعارة المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار  
 بعبية استعارة الجرم وان اردت تحقيقا تركناه لطيف المقام  
 لا يقتضي الكلام فليكن برسالتنا الفارسية المعولة في تحقيق المجازات  
 قال في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة في انما تصور بعبية

او كونه بعبية

فلا استعارة  
 فيها

او القرب في المستقبل

او اللفظ بتمامه مستعار

المصدر

هذا هو التشبيه في الاستعارة  
 وهو ان يوصف الشيء بغيره

وهو ان يوصف الشيء بغيره  
 وهو ان يوصف الشيء بغيره



المصدر فلا تجرى في نسبة اللخلة في مفهوم الاستعارة تبعاعا قياس  
 الحرف فان معناه نسبة مخصوصة تجرى فيها الاستعارة تبعاعا لان مطلق  
 النسبة لم يشترط في صلح لان يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات  
 معاني الحرف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة ثم ان الاستعارة  
 في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل و  
 يستعار له اسما ثم يشق منه قتل بمعنى ضرب بشدة <sup>او شدة</sup> ان يشبه  
 الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب  
 فيكون المعنى المصدرى اصنى الضرب موجودا في كل واحد من الشبه والمشتهر به  
 لكنه قيد في كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد آخر فيصح التشبيه لذلك كذا  
 افاده المحقق الشريف قدس سره لكن ذكر العلامة المحقق عضد الدولة  
 والذين في الفوائد الغياثية ان الفعل يدل على النسبة وليس حدثا وزما  
 في الاكثر والاستعارة متصورة في كل واحدة من الثلاثة ففي النسبة كتر من  
 الجند وفي الزمان كادى اصحاب الجند وفي الحدث نحو فيضهم بعد اليوم  
 هذا كلامه تأمل فان فيه اشارة الى ان النسبة التجارية فيها الاستعارة نوع  
 من النسبة دونه للنسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فافهم امر بالتأمل  
 لحفاء القول بالاستعارة النسبة في هزم الامير الجند دونه نادى  
 اصحاب الجند فانه كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند

كما يشبه  
 والاشبه  
 والاشبه  
 والاشبه

الفعل قد مر عن الاستعارة في مفهومها  
 وليس وقع وعي اذا الشاهد حكم حسن وبسار



والاستعانة يمكن تشبيهه لنسبة النداء في الزمان المستقبل نسبة  
النداء في الزمان الماضي والاستعانة فكأن الاستعانة في احادي  
الصورتين للنسبة دواء الاخرى تفرقة من غير فارق ولم يلبثت  
الى ما هو اهم من ذلك من ان الحق من القولين اتما ونحن نقول الحق  
ما ذكره الشريف الحق ولكن لا نذكره اما الاول فالاول <sup>وهو ان الحق هو الذي</sup> الفعل  
موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا ولهذا ليس هو المير  
الجند مجاز لغوي واما الثاني فالاول نسبة الفعل انواعا نسبة الى الفاعل  
وهي نسبة مخصوصة كما ان الابداء نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول  
الى المكان والى غيره لك وكل نوع منها مخصوص له لوازم مخصوصة يصح  
ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة الحق ليس  
الاولى المثال وهو قوله هزم الامير الجند للاستعانة في النسبة اما لقطع  
النظر عن الحق العلامة لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية نحو اضرب  
وهي مشبهة بصيغة تصح لان يشبه بها الجوب وقد يوضع للنسبة  
الاخبارية وهي مشبهة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل من  
احدهما لا فخرى كاستعارة رحمه الله لا رحمه واستعانة قوله  
فليتبرأ قوله عليه من قد عد على الكذب فليستوا مقعد من الدار للنسبة  
الاستقبالية الجارية فانه بمعنى تبوء مقعدك من النار صرح بن شرح

وربما يكون  
الاستعانة في الزمان الماضي  
والاستعانة في الزمان المستقبل  
فكأن الاستعانة في احادي  
الصورتين للنسبة دواء  
الاخرى تفرقة من غير فارق  
ولم يلبثت الى ما هو اهم  
من ذلك من ان الحق من  
القولين اتما ونحن نقول  
الحق ما ذكره الشريف الحق  
ولكن لا نذكره اما الاول  
فالاول وهو ان الحق هو  
الذي هو المير الجند مجاز  
لغوي واما الثاني فالاول  
نسبة الفعل انواعا نسبة  
الى الفاعل وهي نسبة  
مخصوصة كما ان الابداء  
نسبة مخصوصة ونسبة الى  
المفعول الى المكان والى  
غيره لك وكل نوع منها  
مخصوص له لوازم مخصوصة  
يصح ان يشبه بها باعتبارها  
لكن هذه المناقشة مع  
العلامة الحق ليس الاولى  
المثال وهو قوله هزم  
الامير الجند للاستعانة في  
النسبة اما لقطع النظر  
عن الحق العلامة لان  
الفعل قد يوضع للنسبة  
الانشائية نحو اضرب  
وهي مشبهة بصيغة تصح  
لان يشبه بها الجوب وقد  
يوضع للنسبة الاخبارية  
وهي مشبهة بالمطابقة  
واللامطابقة ويستعار  
الفعل من احدهما لا فخرى  
كاستعارة رحمه الله لا  
رحمة واستعانة قوله  
فليتبرأ قوله عليه من  
قد عد على الكذب فليستوا  
مقعد من الدار للنسبة  
الاستقبالية الجارية  
فانه بمعنى تبوء مقعدك  
من النار صرح بن شرح

الحديث

في شرح الحديث وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا ولما كان متعلق معنى الحرف  
ظاهرا فيها هو معنى فيه اي المتعلق ملحوظ بتبعيته حتى توهم صاحب التلخيص  
ان في لام التعديل مجرور فسر تحقيق الحق ورد الخط المطلق فقال والمراد  
بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعنى المطلقة كالا ابتداء ونحوه من الانتهاء  
والتعديل فالوضع له الحرف هو هذه المعاني المطلقة عند الجمهور ولكن الواضح  
شروط استعماله في جزء مخصوص من جزئياته حتى لزوم كون الحرف مجازات  
لاحقاق لها وبمعنى من وفق لتحقيقه جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة  
وجعل تلك المطلقات بقدرات الجزئيات الحضرة بها عند الوضع لها ولكونه الحق  
بالاختيار اختار المصنف فعلها معتبرا بها المعاني الحرف ولم يجعلها معاني الحرف  
وتحقيق الاستعانة في الحرف ان معانيها عدم استقلالها لا يمكن ان يشبه  
بها لان التشبيه هو المحكوم عليه بمصادقة المشبه له في امر فيجوز التشبيه فيما  
يعبر عنها ويلزم بتبعيته الاستعانة في التعبير الاستعانة في معاني الحرف  
ومن المراسن التي اثبتنا في هذا المقام هذه اعلم انه لم يقسموا الجواز المرسل الى  
الاصلي والبقى على تقدير الاستعانة لكن ربما يشعركوا هم بذلك قال في الفتا  
ومن امثلة الجواز المرسل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من  
الشیطان الرجيم استعملت قرأت مكان اردت القرأة لكون القرأة مسببة  
عن ارادتها استعمالا مجازيا فيبين العلاقة في المصدر في غير ذلك ان استعمال  
المنقوع بمعنى المنقوع بتبعيته المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون نطق  
الحال مجازا مرسل عن ذلك باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فافهم يريد

في نطقه



بين علاقة المجاز بين معنى المصدرين دون الفعلين ويشعر ذلك باعتبار  
العلاقة بين المصدرين أولاً وفيه بحث لأنه ينبه على أن العلاقة باعتبار  
بعض الجوانب معنى الفعل دون كل جزء وانكر النجعة قرم المفعول لأنه من  
وضع الموضع الضمير لكان الالتباس فوضعه موضع الضمير لأن الضمير  
لو كان متصلاً وجب التقديم على الفاعل لعدم تعدد الاتصال فأخذه فأنه  
نكتة جليلة قد رفقت لاستخراجها السكاكي ووردها إلى الكنية ليرد فيها  
إلى الكنية بل يجعل قريباً من كنية ويرد نفسها إلى التخييلية ولما كان المقصود  
منها قال كما استعمله ليشعر بأنه فان قلت لا وجه لانكار النجعة وعلته  
انجرامها من كونها نجيعة اذ احتمال كونها ممكنة لا يدفع احتمالها بتجربة قلت  
يرجح الكنية عدم كونها تابعة باعتبار استعارة أخرى والاحتمال المرجوح  
منكر عند ذوي العقول الراسخة ونبه فيما بعد على كون الانكار انكاراً مبنيّاً  
على التبحر لا على البطاؤون لو كنت ذات نية القريبة الثالثة ذهب السكاكي  
إلى أنه ان كان المستعار له متحققاً حسياً أو عقلاً فالاستعارة حقيقية تكون  
المستعار له متحققاً متيقناً أو التخييلية لبناء المستعار له على التوهم  
والتخيل وهذا رتبة ما ذكره السكاكي والافاقسة التي تستفاد من كلامه  
ثلاثة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما ولما كان المحتملة لهما لا تخرج منهما  
جعل مآل القسم الانحصار في الحقيقية والتخييلية وانما قال وسيتكشف  
لحقيقتهما اشارة لا مثيل ذكره من انها قريبة للاستعارة الكنية كما في  
انقار المنية فان الاظفار استعملت في امر تخيل وتوهم في المنية

شبيهة

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان المستعار له  
متحققاً متيقناً أو  
التخييلية لبناء  
المستعار له على  
التوهم والتخيل

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان المستعار له  
متحققاً متيقناً أو  
التخييلية لبناء  
المستعار له على  
التوهم والتخيل

شبيهة بالاظفار بعد تشبيهها بالنسج وتزويلها منزلة وأحالة على ما  
من ترسيخها مائة تعسف لأن القرينة حاصلة بمجرد اثبات الاظفار الحقيقية  
لهما مجازاً فوقع صورة شبيهة بالاظفار فيها واستعمال الاظفار فيها لتفصيل  
القرينة للكنية خروج عن الطريق المستقيمة الفردية الرابعة الاستعارة  
ان لم تقرب بما يلائم شيئاً من المستعار منه أو المستعار له فطاقة المراد  
من الاقتراح بالملايم الاقتراح بما سوى القرينة والافاقسة مما يلائم  
فلا يوجد استعارة مطلقاً لا يقال الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتصر بما يلائم  
المستعار له بل تقتصر بما يصير مستعاراً له باقتراح القرينة لا نقول الاستعارة  
تحقق بالقرينة للمانة عن اداه الموضوع له ويلايم المستعار له القرينة المعينة  
للمراد والاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقتضية بما يلائم المستعار له فلا بد  
من التقييد بخواريت اسد الأولى تقييده بالوصف بالرى لئلا يتوهم  
ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة وان قريت بما يلائم المستعار منه  
فترسخ خواريت اسد له ليدل على وزن علم الشعر الملتزم بعضها ببعض  
جداً والبدء شعر الاسد المتلبد على رقبته ويقال للاسد ذولمة و  
البدء كعب جمعها اظفار جمع ظفر لم تقلم من التقليم بمعنى القطع قوله  
ليد ترسجاً لأن اللبد يلائم الشبه به ومن خواصه وكذا اظفاره لم تقلم  
لأن عدم تقليم الاظفار اختص به لا يقال في قوله اظفاره لم تقلم شائبة التبريد  
لأن الوصف بعدم تقليم الاظفار انما يتعارف فيما هو من شأنه الاظفار  
وهو لا اننا نقول عدم تقليم الاظفار كناية عن القوة على ما في حواشي

عطف على ما سبق له  
لحقيقته بالاشارة



انكشف فتأمل فتوهم شائبة التجريد باعتبار اصل اللغة لا باعتبار ما هو  
 الشعار من تعليم الاظهار لانه كتابه عن الضعف في شرح الكشاف يقال فلان  
 مقوم الاظهار ضعيف وان قرنت بما لا يلزم المستعار له فحجة التجريد  
 عن بعض من اللغة والاستعانة لانه صار يذكر ما يلزم المشبه ابعده عن  
 دعوى الاتحاد الذي في الاستعانة ومنه ينشأ المبالغة بخواتم اسد  
 شاك السلاح وقد يجتمع والتجريد كما في قوله لدى اسد شاك السلاح  
 مقذف له ليدخل في قوله اي عندك اسد تاتم السلاح كثير اللحم  
 والمقذف اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال المعجمة مبالغة القذف  
 بعم الرمي كانه رمي بالرم في التقسيم اعتباري والترشيح ابلغ لاشتماله على  
 تحقيق المبالغة في التشبيه اسناد الابلغة الى الترشيح مجازي من قبيل  
 الاسناد الى السبب والافا لابلغ من المبالغة هو الكلام او من المبالغة هو  
 المتكلم والاطلا ابلغ من التجريد وقد اشرنا الى وجهه فتنبه وجمع  
 التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتسا قطبهما بتعارضهما واعتبار  
 الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعانة فلا تعد قرينة المصراحة  
 تجريدا بخواتم اسد برمي ولا قرينة الكنية ترشيحا والالم توجد استعانة  
 مطلقة ويستفاد من كلامه انه لو لم يشترط زيادة التجريد والترشيح على  
 تمام الاستعانة لكان التخييلية ترشيحا وليس كذلك مطلقا لان الترشيح ذكر  
 ملازم المستعار منه والمتعار منه في الكنية المشبهة على مذهب السكاكي فعم  
 يكون كذلك على مذهب المختار القرينة الترشيح مجوز ان يكون باقيا على

حقيقة

على حقيقة تابع في الذكر للتعبير عن الشيء بلفظ الاستعانة من غير الاستعانة  
 لا يفصل بين الاقوية بما كان نقل لفظ المشبه به مع رديفه الى المشبه ومجوز  
 ان يكون مستعار من ملازم المستعار منه للملازم المستعار له ويكون  
 ترشيح الاستعانة مجزاة غير عن ملازم المستعار له بلفظ موضوع للملازم  
 المستعار منه ولا يخفى ان هذا لا يختص كون لفظ ملازم المستعار منه  
 مستعارا بل يحقق الترشيح بذلك للتعبير على وجه الاستعانة كان او على وجه  
 الجواز المرسل اما الملازم المذكور او لا قد يشترك بين المشبه والمشبّه به  
 وان لا يحتمل مثل ذلك في التجريد بان يكون باقيا على حقيقة او مجازا عما يلزم  
 المشبه به في مجتمعة التجريد والترشيح ويحتمل الوجهين بل الوجه قوله تعالى  
 واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد بمشابهة العهد بالحبل  
 كونه وسيلة لرابط الشيء بشي وذكر الاطلاق وهو التمسك بالحبل ترشيح  
 اما باقيا على معناه او مستعار للوثوق بالعهد او مجازا لمرساة في الوثوق  
 بالعهد بما وقع الاطلاق والتقييد فيكون مجازا بمرتين او في الوثوق  
 كانه قبل نقول بعهد الله وح كل من الترشيح والاستعانة ترشيح الاخر فتأمل  
 ولا يخفى ان الترشيح المرفع بذكر ملازم المشبه به يبعد شموله لذكر ملازم  
 المشبه وكانه اخذ مما ذكره الشارح المحقق في شرحه للتأنيص في  
 استنبطت من كلامه الكناية فديكون قرينة الاستعانة بالكناية ذكر  
 ملازم المشبه بلفظ ملازم المشبه به مما ذكر في قوله تعالى ينقضون عهد  
 الله وسمند ذكر تفصيله وما عليه فيما استذكر في الاستعانة التخييلية

لا  
 لا يفصل بين الاقوية بما كان نقل لفظ المشبه به مع رديفه الى المشبه ومجوز  
 ان يكون مستعار من ملازم المستعار منه للملازم المستعار له ويكون

اما التجريد في نظر الى المعنى المقوي  
 واما الترشيح في نظر الى اللفظ المجزى  
 موضع ملازم المستعار منه حقيقة  
 واما التجريد في لزم بالكلية حقيقة

او المطلق



المفردة السادسة الجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة  
 مع قرينة كالمفردة المركبة الفردية في كونها ما نفعه عن زيادة الموضوع فيصدق  
 التعريف على مجموع اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين لانه اذا استعمل جزء  
 من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل المجموع في غير ما وضع له لان  
 الموضوع له المجموع مجموع امور وضع له الاجزاء وفي تسمية المجموع المركب  
 استعانة مركبة نظرية في تسميتها استعانة كما لا يخفى على من ليس بمعرفة  
 الفن كالستيعار من الغير وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله اي في الجنة  
 مع ان في جعله جازا مركبا نظر والمحصل ان الجاز المركب يختص بالتمثيلية  
 والخبر المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم فائدة الخبر والانشاء المستعمل  
 في الخبر ولا يشمل ما يجوز في احدا الفاظه فيه ان كانت عارضة غير شائعة  
 ولا يستعمل استعانة وفي حواشيه ولم يقل يستعمل جازا لعدم تصححهم  
 بذلك وهذا الشرطية خبر لقوله الجاز المركب وما بينهما اعتراض بالواو  
 ويوهم في التسمية بالاستعانة انه لا يستعمل خبر بل يكاد يؤول الى انه يستعمل خبر  
 غير ضمنية الاستعانة مع انه لا يستعمل باسم بل مقامات القوم واعتراض عليه  
 الحق في شرحه للتخصيص بان الجاز المركبة كثيرة كالاجزاء المستعملة في  
 الانشاء فالوجه بخص الجاز المركب في الاستعانة التمثيلية وتحويل قول فيكون  
 لا يجوز في شي من اجزاء التمثيلية من حيث هي استعانة تمثيلية بل هي ما كانت  
 هي عليه قبل الاستعانة من كونها حقايق او مجازات او مختلفا بل في المجموع  
 من حيث المجموع مجازا في غير ما كان المركب فان التجوز فيها سائر اليها من التجوز  
 في احد اجزائها

والوجه في كونها مركبة  
 فيكون مستعملا في غير ما  
 وضع له لان المجموع  
 هو الذي يقع عليه  
 الاستعانة

والوجه في كونها  
 مركبة فيكون مستعملا  
 في غير ما وضع له  
 لان المجموع هو الذي  
 يقع عليه الاستعانة

في احد اجزائها  
 فيكون مستعملا في غير ما  
 وضع له لان المجموع  
 هو الذي يقع عليه  
 الاستعانة

في احد اجزائها فيكون مستعملا في غير ما وضع له لان المجموع هو الذي يقع عليه الاستعانة  
 وهى المركب الجزئي والانشاء موضوعه النوع من النسبة فيكون فيها بقاها  
 النوع الآخر فيصير المركب مجازا بتعبية ذلك التجوز مجازا في التمثيل فم يتجوز  
 التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في شي من الاقسام فانما ان يتجوز في الكلمة  
 المستعملة في التعريف ويجعل شاملا لها وانما ان يترك بيانها بالمقايضة فان  
 قلت انما يدفع بهذا ما ذكرت من المركبات لا المركبات المقصودة في افادة لازم الخبر  
 فان قولك حفظت التورية تقصد بها افادة معنى صلت لك حفظت التورية ولا تجوز  
 في شي من اجزائه فهو كقولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بعينه قلت لعله عندهم من  
 قبل السلم من سلم المسلمين من لسانه وبه فيمن يؤذي المسلمين فانه يريد ان هذا  
 الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا يصير اللفظ به مجازا ولا يصر في هذا المقام  
 حاشية بمعنى عن ما ذكرناه ولكن ينقل الى كونها شرا حاشية معاملة شديدة رعاية  
 نحو مكتوب وهو هذا الجاز هذا المركب السمي استعانة تمثيلية وان كان لها مدخل  
 في انزعاج وجهه الا انه ليس في شي منها على افراده تجوز باعتبار هذا الجاز المتعلق  
 بجوهرها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكما في المثال المذكور  
 واما الثاني فكما عبر في الكلام المذكور عن التقديم او التأخير او الرجل باللفظ المجازي  
 وكافي قوله نعم ختم الله على قلوبهم الآية اذا جعل الختم استعانة لاحداث هيئة  
 ما نفعه عن حلول الخوف فيها وجعل لك الاستعانة تمثيلية بناء على التشبيه حال قلوبهم  
 بحال قلوب ختم الله عليها بحقيقة او مقدر هذا كلامه والابستى استعانة تمثيلية  
 لاشتماله على التمثيل بمعنى التشبيه وخص التمثيل بها مع انه لا استعانة بدونه

العرف بظن العرف اي جازية ونحوه



بدون تمثيل لان فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب حتى كانت ما عداه من التشبيه  
 في نظر البلغاء كالتشبيه وهذه الاستعارة ماثرة في سنان البلاغة حتى لا يكاد  
 يرتضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرق الشان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة  
 المتعددة ان امكن ويحمل عليه ما امكن ليكون المنظور للبلغ في هذا التشبيه  
 النسبة العظم الشان وحقيقته ان تؤخذ امور متعددة من التشبيه وجميع في كل  
 وكذا من التشبيه ويجعل المحو متشاركين في مجموع متفرع يشبهها وان اردت  
 مزيد تفصيل فلا تطلب في هذا المحقق القليل وارجع الى مقام اعتداله لا الى  
 كلام عند الامحاز من فضله وفي حواشيه ان الاستعارة المضرة قد تكون مركبة يجوز  
 ان يكون الاستعارة الكنية ايضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكن لم يذكرها  
 وفي وقوعها في الكلام تزدحم كجاء على هذه الحاشية ظفرت بعد حين من الدهر  
 بوقوعها في كلام الله تعالى في سورة التفران في قوله تعالى ان حتى عليه  
 كلمة العذاب فانت تنفذ من في النار في سورة التفران ومن حواشيه في هذا المقام  
 اذا قيل انت الربيع البقل وقصده تشبيه التلبس الغير الفاعل فاستعمل المركب الوضع  
 بالوضع التوقي للشاف في الاول فلا شك ان مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة  
 وشرح العلامة التفران في شرح شرح الاصول بانه استعارة تمثيلية نحو ان  
 اراك تقدم رجلا وتؤخر اخري وفيه بحث فانه في الاستعارة المركبة التمثيلية  
 على صحتها يجب ان يكون وجه الشبه هيئة متفرعة من عدت امور وكذا  
 الطرفان يجب ان يكونا هيتين متفرعتين من مجموع اشياء قد ضاقت وفاق  
 حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون وجه الشبه

مما يجوز ان يسمي

الاستعارة المركبة  
 هي التي يكون فيها  
 وجهان للوجه  
 الواحد

فما بينهما

فما بينهما ظاهرا لكن لانه يلتفت اليه وفي كون المثال المذكور كذلك بحث  
 ولا شبهة في ان نحو ان اراك الخ غير مستعمل في التلبس الغير الفاعل ثم ان القوف  
 بمثل هذا النوع من المجازة مثل هذا التركيب نسبة العلاقة محض الملة والدين في  
 الفوائد القياسية وشرح المختصر الى الامام عبد القاهر وذكر الفاضل التفتازاني  
 انه ليس قولنا لعبد القاهر ولا غيره من علماء البيان لكنه ليس بعيدا عن كلامه  
 وما ذكره من البحث منه من دفع بانه لو قصد تشبيه الفاعل بالفاعل لمضاهاته  
 اياه في التلبس ومنه الفعل اليه كما هو المشهور لم يكن تجوزا في اللغة فضلا عن ان  
 ان يكون مجازا مركبا اما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب من غير  
 قصد الجزء من الالفاظ بالتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم مركب آخر كذلك  
 فاستعمل اللفظ الموضوع بالوضع النوعي لا كالتشافي الاول فلا خطأ في ان التشبيه  
 اشياء باشياء قد ضاقت وتلاصقت حتى عادت واحدا وحيث يكون مثل قولنا  
 ان اراك تقدم رجلا وتؤخر اخري ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار بالقول  
 المذكور كون القول المذكور مستعملا في التلبس الغير الفاعل فاراد وجهه ايضا ما ذكره  
 بقوله ولا شبهة في ان نحو ان الخ غير مستعمل في التلبس الغير الفاعل مما يؤيد ما ذكرنا  
 ما نقله انه قال ذلك المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعيدا فانه يشير الى انه  
 ترجحه للمركب المذكور غير ما هو المشهور نحو ان اراك تقدم رجلا وتؤخر اخري  
 ظاهرا وتؤخر رجلا اخري ولا يحصل له بل اخرى صفة تارة اي ان اراك  
 تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى اي تتردد في الاقدام اي  
 الشجاعة والجرأة على الاسر والاحكام بحجيم وحاء مقدم اي كف النفس عنه



لا تدرك ايمها تحرك هكذا تحقق المثال فانه التحقيق الوفي الاجل ولا يذهب  
عليك ان لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف فالاصح  
فيه التشبيه الذي مبني الاستعارة بل لا بد له من التشبيه فيما يسري التشبيه  
منه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة  
او في الهيئة المنزوعة منها فيكون الاتعارة فيها ايضا تبعية وقد خلا عن  
الاياء اليه كادام القوم وتما يخلج في الصدر ولا تجرد في صدر بعد الصك  
ان قوله اني اراك تقدم رجلا وقرن اخر سبب عن التردد فيحتمل ان يكون  
الجزء باعتبار فيتحقق المرسل في الجميع من غير تصرف في الجزء كما الاستعارة  
**العقد الثاني** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم الظ  
كل القوم لانه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد الا ان يقال قصد توحيدها  
المبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يبعد ان يقال الاستناد  
بجاذبي وحقيقة اتفقت القوم في كلمتهم فالويض وحدة الكلمة في فاعليتها  
على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوا التشبيه  
المراد بالتشبيه ما لو اتى بالتشبيه كان مشبهها لا ما ذكر لكونه مشبهها فان  
النتيجة في اطار النتيجة ليست هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه بل تشبيه  
مرئى اليد باضافة الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا زيد في جواب من  
قال من يشبه عمر او مع انه ليس هناك استعارة بالكناية فاخرجه بقوله ودل  
عليه اي على ذلك التشبيه بذكر ما يختص التشبيه به لا يشمل مثل يقضون  
عهده الله اذا اريد بالتقضي بطل العهد فانه لم يدل على التشبيه فيه بذكر

ما يختص

ما يختص التشبيه به بل بذكر ما يختص التشبيه بلفظ ما يختص التشبيه به ان يتكلف  
بما الرجوع لا يخفى على مثلك وفي شمول البيان الاستعارة بالكناية على هذا  
الشكاكي نظرات من الكلام في مذهب على تباين التشبيه كما هو مقتضى  
الاستعارة فليس الدلالة بذكر ما يختص تشبيه به على التشبيه بل على دعوى  
تقرر الاتحاد بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل سلم الثبوت ويعبر عنه باسم  
التشبيه وكذا في شموله الاستعارة بالكناية على الذهب المختار اذ الدلالة  
بذكر ما يختص التشبيه به على اللفظ المستعار للتشبيه لا على التشبيه فالاولى ان  
يقال اذ لم يذكر شئ من اركان التشبيه بشئ سوى التشبيه وذكر مع ما  
ما يختص التشبيه به كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم اي  
اختلفت اقوالهم من قولهم اضطربت خبر القوم بمعنى اختلاف كلامهم وليس  
بمعنى اختلفت كلماتهم كما هو احد معاني اضطراب لعدم اختلاف قول السلف  
والاولى اضطربت اقوالهم الى ثلثة حتى يتعين وجه قوله ولن تعرض لها في  
ثلث فرائد من رواية بريدة اخرى اي بمجولة زيلها فريدة اخرى وكانت مستحش  
والا فليجند التبريل من هذا المعنى في اللغة لبيان انه هل يجب ان يكون التشبيه في صورة  
استعارة بالكناية مذكورا بلفظه اي بلفظ الموضوع له ام لا **الفريدة الاولى**  
ذهب السلف يريد به من تقدم الشكاكي وهو في اللغة كل من تقدم ملك من  
ابائك واقربائك وكانت سمي اهل العلم الماضية سلفا لانهم ابدا التعليم الى ان  
المستعار بالكناية لفظ التشبيه المستعار للتشبيه في النظم المراد اليه بذكر لانه  
من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم في رتبة على قصد من عرض الكلام





ولا بعد فيه عند من شاهد الاشارة الى المعاني الموضحة وصدق بما استنبها  
الموضحة وهكذا المذهب الثالث الذي جعلها التشبيه المضمر في النفس المدلول  
عليه يذكر لازم المشبه به مبق على جعل التشبيه مع عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام  
وج وجه تسميتها استعارة بالكناية او ممكنة هي استعارة ممكنة لان الاسم  
هو المجموع لا مجرد الكناية ظاهرة لانها استعارة بالمعنى المصطلح ومبشرك بالكناية بمعنى  
اللفظ اي الخفاء ولك ان لا تجاوز اللغة فافهم ومن وجه ترجيح هذا المذهب  
ان الاستعارة اقرب الى الضبط لان كنهها هو لفظ المشبه به المستعمل في المشبه  
وكفى شاهد القوة انه اليه ذهب صاحب الكفا لا الى غيره ولو احتمل لا فقديم  
النظر للقصور والتعدي عن صاحب المذهب بصاحب الكفا في توريث لثانوه ولا يخفى  
ان ما سبق يستلزم كون المختار على ابلغ وجه واتمه فالاولى بقوله وهو المختار  
النفير ويمكن ان يعتذر بالنفير بان المقصود انه مختار الجهور وفي النفير  
يستفاد انه المختار بناء على الدليل وكثير من كلام السكاكي يميل الى ان مذهبه  
هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص الى ان مذهبه هذا وصرف عبارة  
الابنية عن ذلك عن ظاهرها لكن لعل ان عبارته اظهر في كون مذهبه ما هو  
من مذهبه فلها قد **الفريفة** الشافية يشعر بظاهر كلام السكاكي بانها اي الاستعارة  
بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه باذعاء انه اي المشبه عينه اي المشبه  
ولا خفاء في ان تسميتها استعارة بالكناية او ممكنة غير ظاهرة وان سلم ظهور  
وجه كونها استعارة واختار ان المشبه اليها يجعل قرينة بالكناية وجعلها  
اي جعل التبعية اي ما جعله القوم تبعية قرينة لها على عكس ما ذكره القوم

في مثل

في مثل نظمت الحال من ان نظمت استعارة لدك والحال قرينة لها ويرد عليه امامن  
الرد او من الورد ان لفظ المشبه يستعمل في معنى فلو تكون استعارة اذ  
الاستعارة عند مطلقا قسم المجاز وهذه شبهة قوية لم يتم حول دفعها احدا بما  
يليق ان يصفى اليه ونحو دفعها في رسالتنا المعمولة بالفارسية في الاستعارة  
وقوله وهو اظن وانه قد صرح بان نظمت استعارة لا امر الوهمي فتكون استعارة  
والاستعارة الاظهر ان بالتصنيف عطف على نظمت في الفعل لا يكون التبعية  
فلزمه القول بالاستعارة التبعية ايراد على رد التبعية الى الكناية غنها انقلابا  
للاقسام وتقريرا الى الضبط كما صرح به في الكلام نشر على ترتيب الف وحال  
البراد انك لم تستغن بالرد على اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة لا  
وهي لستم ما ذكرت في الاستعارة التخيلية وهذا الايراد مما لم يذب السكاكي  
ويمكن دفعه بوجهين احدهما انه يعترض على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار في  
التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون  
الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للتشبه مع استعماله في حقيقة  
ولا يشعر كلامه بان يرد هالك الاستعارة بالكناية والتخيلية على من  
بل من يظن في كلامه يعرف انه كلام مع القوم وثانيهما انه انما جعل الاستعارة  
التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية  
قبل التبعية فله ان يعدل عن القول به بلصحة الرد لان النفع فيه اكثر من رعاية  
شدة المناسبة في اطلاوة الاستعارة ولا يخفى ان المناسبة بحديث رد التبعية  
ان يلكر بعد تحقيق معنى التخيلية عند فان مبني الرد عليه كما لا يخفى



الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الى خطيب دمشق الى ان التشبيه الضمير  
في النفس ووجه التسمية استعارة وان كان كونها كناية غير خفي ونج  
ايضا ان ذكر لازم المشبه به كما يرمز الى التشبيه يرمز الى الاستعارة والاستعارة  
ابن فوجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة واذ عرفت الاقوال  
الثلاثة فاستمع ما قلنا تحقيق رابع ارجوا ان يكون ممن ليس لما اعطاه  
ما دفع وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقبول فكما يجعل  
المشبه بها بمبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق ان يلحق بالمشبه به  
كقوله وبدا الصباح كان غمرته وجه الخليفة حين يمدح حيث شبه  
غمرته الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فتكون  
غاية في المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه كما في اظفار النية فالمراد بالنية  
السبع المخصوص ويجعل الكلام كناية عن تحقيق الموت بلورية فنسبة النية  
اظفارها فلاون بمعنى نسبة السبع اظفار به كناية عن موت لا محالة ووجه  
لا يجوز في اضافة اظفار الى النية ولا اشكال في جعل النية استعارة ووجه  
تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح الفريدة الرابعة لا شبهة في ان المشبه  
في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة  
المصرحة واما الكلام في وجوب ذكر بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب  
لجواز ان يشبه شي بامرئ ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من لوازم الامر  
شيئ فقد اجتمع المصحة والكناية مثاله قوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمع له هاديا  
والخوف يستفاد من هذا البيان انه اختاف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه  
ولم نغتر

ولم نغتر عليه بل قال الشارح المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من كلامه  
القوم في هذه الآية ان في لباس الجمع استعارتين احدهما مصرحة والثانية والاخرى  
مكنية فانه شبه ما عسى الانسان عند الجوع والخوف من ان يضر من حيث  
الاستعمال باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث الكراهية بالظلم  
البشيع فيكون استعارة مصرحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثاني  
ويكون الازافة تخيلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة بالكناية ان كانت  
تشبهها مضمرا في النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مذكورا  
مجازا وان كان المشبه المرموز اليه المستعار للمشبه فلا مانع ايضا في ذلك  
عن ذكر المشبه مجازا وان كانت المشبه المستعار للمشبه به كما هو مذهب السكا  
فقطته تدور على صحة الاستعارة من المستعير فان صححت صح والافلا  
العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها  
من ملائم المشبه به في قولك نحالب النية فنسبت بفلاون فان الخالب  
فيه قرينة الاستعارة وهو جمع مقلب بكسر الميم وفتح اللام اسما بمعنى ظفر  
كل سبع طائر او ما شيا هو لما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد  
ونسب كفه بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه حسن مراد الفريدة الاولى  
ذهب السلف سوى صلب الكناية الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من  
خواص المشبه به مستعمل في معناه لتحقيقه واما المجاز في الاثبات نعم البيان  
الترشح والتخييلية وليس كلام السلف فيما راينا الا في التخييلية وايضا  
لا يصح على عموم قوله ويستعملون استعارة تخييلية فوجب تخصيص الامر



بما لا يتم التعلل الآلة وتسميته استعانة لانه استعير ذلك الاثبات  
من المشبه به للشبه وتخييلية لانه خيل شوبه للشبه ادعاء اتحاد مع  
المشبه به وقوله انما المجاز في الاثبات اى في اثبات تلك الخاصة للشبه  
وقع من السلف بياننا لان يستعمل هذا المجاز مجازا في الاثبات ووجه  
التسمية ليس موجبا للتسمية حتى يتجه ان الرائد على القرينة ايضا اشار  
وكونه مستعار للتخييل ويحكمون بعدم انفكاك الكتبة عن علم واليه ذهب  
الخطيب الفريدي الثانية يجوز صاحب الكتبة ان يكون استعانة تحقيقية في بعض  
المواد لما لا يلزم المشبه كما في قوله تعالى يقضون عهد الله حيث استعمل الجدل  
للعهد على سبيل الكناية والنقض لا بطلاله والثالثة ان استعانة استعارة  
النقض في ابطال العهد من حيث تسميته لم العهد بالجدل على سبيل الاستعانة لما فيه  
من اثبات الوصلة بين المتعاهدين قال الشارح الحق للتحقيق قد استغنى  
منه ان قرينة الاستعانة بالكناية لا يجب ان تكون استعانة تخيلية بل قد  
تكون تحقيقية كاستعانة النقض لا بطلاله العهد هذا كلامه والقرينة  
مجرد التعبير عما لا يتم المشبه بما وضع للايم المشبه به ويجزئ ان يكون  
القرينة التخييلية باثبات النقض الحقيقة للعهد في الآية ايضا فجعلها استعانة  
لا بطلاله العهد من غير ان يفتات الى هذا الاحتمال يشعر بان ما يمكن ذلك  
لا يلتفت اليه غيره ومن ههنا نشاء ما ذكره في الفريدي الرابعة ولا يخفى  
ان قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء فقول يحتمل ان يكون  
مراد صاحب الكتبة فالة النقض بعد اثباته للعهد كناية عن بطلاله كما ان ثبت

مخالفة

عقاب النية كناية عن الموت وان يكون مراده شعاع استعمال النقض في مقام  
افادة ابطال العهد وفي اظهار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا  
التخييل اقرب الى الضبط فجزءه النسب بالاعتبار الفريدي الثالثة يجوز  
السكاك كون مستعارة رابنا ما راينا بياهم الى السكاك جعل الاستعانة  
التخييلية مستعملة في امر وهي توفيق المتكلم تشبيه بعناء الحقيقة ولم يغز  
من غير على نسبة التجزير اليه بان يكون مذهبه التجزير دون الترجيح والتعيين  
ويسميه استعانة وهو تخيلية لانه تماخيله استعمال المشبه في المشبه  
ولا يخفى ان تعسف اى خروج عن سواد الطريق وانفراد عن كل رفق وهو في  
السلوك لا يلبق وذلك لانه المادة هي جعل اللفظ نابعا للمعنى فجعل المعنى  
نابعا للفظ خرج عنها فالسكاك عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى  
الحقيقي لما لا يتم المشبه به المشبه الى ان المتكلم توفيق صورة وهمية واستعار لها لفظ  
الملايم تشبه به ولا يرى داع اليه كما ترى سوى طلب استعانة لفظ الاستعانة  
المعارضة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ذلك الفريدي الرابعة المختار  
في قرينة الكناية ان اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع تشبه رادف التشبيه اى  
تابعه كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت منشأه وفيه بحث مجازا ان يكون  
ذلك فيما اذا لم يشع استعمال لفظ رادف التشبه في المشبه لافيه اذا لم يكن  
فانه الذي دل عليه سوق عبارة الكشاف حيث قال شعاع استعمال النقض  
في ابطال العهد ووجه ما ذكره ان الاولى رعاية اسم الاستعانة اذا لم ينعده بجانب  
المعنى ويعارضه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه كلمة



اوله مع ان خلوص القرينة عن الضعف مطلقا يدعو اليه وكان اثباته كاستعانة  
 تخيلية لا توهم صورة شبيهة اياه له على ما هو مذهب السكاك لانه تقتضي  
 المنة اي كمالها محال المنة على معناه الحقيقي وكانبات الخطاب المنة فوه على كل  
 تقدير له ما هو له اليك فعليك بالرة والسلام عليك وان كان له تابع يشبه  
 ذلك الراوي المذكور كان مستعانا لذلك التامع على طريق التصريح فالاحتمال  
 عند اربعة دون الجمع حقيقة والانقسام الى الاستعانة المصروفة والحقيقة  
 ودون الجميع استعانة تخيلية والانقسام الى الحقيقية والتخيلية ولك ان تزيد  
 اقوال الاحتمال بما هيته لك غير مرة لان حصل لك الاستقلال فعليا بالاعراض  
 وعليك بالاقبال والحمد لله على كل حال الفريدة الخامسة كما يستحي ما زاد على  
 قرينة المصروفة من ملا بما المشبه به ترشحا كذلك بعد ما زاد على قرينة المكنية  
 من الملا بما ترشحا لها لكون الترشح موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وهو ما يلازم  
 المستعان منه وقرينة الاستعانة او المفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه وهو  
 ما يلازم المشبه به ويقارن الاستعانة او التشبيه بالمفهوم مشترك بينهما  
 وبين التشبيه والجار المرسل ايضا لان الاشتراك خلافا لاصل لا يثبت من غير  
 ضرورة ولا ضرورة هما فلك تحصل المفهوم بسهولة مما القينا اليك ولا يخفى  
 انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة لان ذكر ملايم المشبه به لا يصلح ان يكون  
 قرينة المصروفة حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشحا بالزيادة على القرينة ولا يكفي  
 في التقييد الزيادة على قرينة المكنية بل لا بد من ان يكون زائدا على قرينة التخيلية  
 ايضا لان يقال الداخلي في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة المكنية فوه تغفل  
 ولا يخفى

ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصروفة والمكنية لا يختص بالترشح بل يشمل التبريد  
 ايضا بل الاشتراك بين التشبيه والجار المرسل ايضا لان يقال التخصيص محجة  
 اصطلاح فاعرفه ولوله شمة تجريدا فان محاسن الكلام ليس من نواع الاسماء  
 ويجوز جعله ترشحا للتخيلية والاستعانة الحقيقية اما الاستعانة الحقيقية  
 فقط وكذا التخيلية بناء على ما ذهب اليه السكاك لان التخيلية مصروفة عند  
 واما التخيلية على مد سلف والخطيب فلان الترشح يكون للجار العقل  
 ايضا بذكر ما يلازم ما هو له كما يكون للجار العقلي بذكر ما يلازم الموضوع  
 والتشبيه بذكر ما يلازم المشبه به والاستعانة المصروفة كما سبق الا انه ترك قوله  
 والاستعانة المصروفة او زيادة المكنية ايضا ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة  
 المكنية ويجعل نفس تخيلا او استعانة حقيقية او اثباته تخيلا وبين ما يجعل  
 زائدا عليها وترشحا لقرينة الاختصاص بالمشبه به فإيهما اخرى اختصاصا وتعلقا به  
 فهو القرينة وما سواه ترشح خص بيان الفرق بين القرينة والترشح بالمكنية  
 لانه لا تشابه بين القرينة والترشح في المصروفة كما اشرنا اليه فم يحتاج الى الفرق  
 بمنزلة بين القرينة والتجريد فإيهما اشدا اختصاصا بالمشبه به كان قرينة وما سواه  
 تجريدا والاطهر ان ما يحضر به السامع اقوالا فهو القرينة وما سواه ترشح ولاك  
 ان تجعل الجميع قرينة في مقام اشدة الاهتمام بالاوضح . . . والحمد لله على تمام الاصح  
 . . . بعد اتمام الحجج الى المصباح . . . ونرجو الان نظام وسلاك رضاء الطلبة  
 الصالح في القاص . . . والرواح يسر الله الملك الفتاح . . . الفتح اتفق الفلاح . . . بالخبر  
 والظفر من تيق هذا الشرح الاعز الذي هو الكبريت الاحمر بعون الله الملك الاكبر

ارجع الخلف الى الحق في التفتيش الشريفة  
 من يدحضه حسن علمها الفيلان  
 تاريخ ١١٩٢  
 بمكة







عليهم القول في تعريف الناطقة لانها لا يصح ق  
بالقول هو المركب على عين ومصدر والانشاء  
وان يكون مفردة كذلك فلا لا يصح ق  
عليهم القول في تعريف الناطقة لا يمكن فيه  
الناطق والشيء الاخرين لا يمكن فيه  
الناطق خيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاف الجنيه

طالع الحجاب

يظهر الحق اعني دفع السائل عن السؤال يعني من يقول لا انه  
 السائل ومن الناظر فين يعرف فيه صحيح الدفع وقاسد في  
 اعلم انك اذا قلت شيئا هذا اما تعريف او تقسيم او تصديق  
 او مركب او بغيره او استثناء وان في جميع هذا الصور شيئا ناقلا  
 او لا ولنشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم للنقل اعلم ان  
 الاخرين لا يمكن فيها المناظرة فيضع على ثلثة ابواب الباب  
 الاول في تعريف للسائل ان يقينه ومعناه ان يطيله بعدم  
 جمعه او بعدم منعه او باستلزام الحال وسبب الاول كونه  
 التعريف اخص مطلقا كتعريف الانسان بالترجي وسبب الثاني  
 كونه اخص من الثاني كونه اخص من الثاني كونه اخص من الثاني



[illegible]

*[Faint handwritten Arabic script]*

الجوامع المانع سواء كان بالذاتية أو بالعرضيات قلبن قال السيد  
 المكون منها من  
 المكون منها من  
 المكون منها من

[illegible]



هذا هو المقسم بالجموع  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء

بكذا ان يدفع النع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية  
**فما علم** ان النع الذي هو الاعتراض اينما وقع في هذه الرسالة  
فهو بمعنى طلب الدليل ويسمى نقضاً تفصيلاً ومناقضة وقد  
يستعمل في بعض الكتب بمعنى الدفع مطلقاً سواء كان بطلب  
الدليل او بالابطال او بالاستدلال ثم ان طلب الدليل قد يخلو  
عن ذكر السند كان يقال لانه ما ذكرته او يقال هو ممنوع ولا  
يزاد على هذا القدر ويسمى هنا منعاً جازماً وقد يذكر معه سند  
ويسمى تفصيل السند اقوى في باب التصديق والنع المجزئ  
صحيح لكن النع مع السند اقوى منه والسند في نفسه ما يذكر  
فيه يقوية النع واينما وقع النقص بدون قيد التفصيلي وهو  
وهو بمعنى ابطال شيء بدليل **باب اتفاق النع** وهو انما تقسم  
الكلى الى جزئياته وانما تقسم الكلى الى اجزاء والكلى  
والكل يسمى تقسماً ومورد القيمة ويسمى الجزئيات والاجزاء  
اقساماً ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم الاخر قسماً ويسمى  
القسم الذي دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام  
وشرط صحة التقسيم الجمع والنع ويسمى الاصل الجهر ومعناه  
ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما يدخل في المقسم ومعنى الثاني

ان لا يترك  
ان لا يترك

شرط صحة التقسيم

ان لا يترك في التقسيم ما لم يدخل في المقسم ومن شرائطه ايضا  
ثبات الاقسام **فصل** في تقسيم الكلى الى جزئياته ومعناه  
فيود الى المقسم فقد ذكر المقسم في الاقسام صريحاً كقولك الا  
ناس ايتا انسان اسود واما انما ابيض وقد يدخل  
في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة ايتا اسم او فعل او حرف وقد  
يخذف وهو انما كقولك الانسبا ايتا ابيض واسود ثم ان هذا  
التقسيم ايتا عقلي واما استقرائي والاول لا يجوز  
العقل فيه قسماً آخر ويكون ذكر الاقسام فيه بالتزديد من الاقسام  
والثاني كقولك العلوم ايتا موجود او لا والثاني ما يجوز العقل  
فيه قسماً آخر لكن ذكر فيه ما يعلم بالاستقرار كقولك الفطر ايتا  
ارض او ماء او هواء او نار والتقسيم الاستقرائي حقيقة لا يرد  
فيه من النفي والاثبات لكن قد يذكر في صورة الحصر العقلي بالتر  
ديد كذلك فيكون بعض الاقسام مرسلاً البتة ومعنى ارساله  
ان يكون مفهوم المقسم اعم مما وجد بالاستقرار تماماً صديق  
عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم  
على غير ما وجد كقولك العنصر ايتا ارض او لا والثاني ايتا ماء  
او لا والثالث ايتا هواء او لا وهو النار فالقسم الاخير مرسلاً

اي انما

اولا

فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء

فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء

فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء

فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء  
فانما المقسم بالاجزاء



قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون  
مجرد العقل لا يجوز ان يكون  
شيئا غير قادر على التمييز

قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز

قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز

قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز

قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز

قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز  
قوله لا يخفى ان العقل لا يجوز ان يكون مجرد العقل لا يجوز ان يكون شيئا غير قادر على التمييز

وذلك

او الزوم او التقصير

وذلك اذا كان بعض الاقسام مباينا للقياس كما اذا قلت الاشياء تقسم الى انسان  
نسيان اما فيرس وزبحي فالخير قسم للحيوان لانها قسم  
من الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد ينقص بان  
القياس فيه احد من المقسم كما اذا قلت الانسان اما ابيض  
او لونه فيجاب عنه بان المقسم معتبر في الاقسام وقد ينقص  
بالقسم الثاني الى نفسه وذلك اذا كان بعض الاقسام مساويا  
للمقسم كتنسيق الانسان الى البشر والزبحي فصلا وقد ينقص  
التقسيم بان فيه تصادقا الاقسام اي صفة على شيء واحد  
وذلك اذا كان بين الاقسام كلمة او بعضها عوم من وجه كما  
اذا قلت الحيوان اما انسان واما ابيض لانها بعد فان  
على الانسان الابيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم  
التمايز بين الاقسام اقول يعني بهذا التمايز التباين لكونها  
انما يطل به التقسيم الحقيقي وهو جعل المقسم شيئا بتميزة  
في الواقع ولا يصح التقسيم الاعتباري وهو تقسيم الكل الى  
مفهومين مباينة تمايزة في العقل وان كانت متصادقة في  
الواقع كتنسيق الكل الى الاقسام الختمة مع انها متصادقة في  
السلوك كما بينه الفاضل فقد عجز عن على التقسيم بانه باطل لتصادق

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا

قوله ان المقسم من المقسم وشرط التقسيم ان  
يكون التقسيم اخرا مطلقا او تقصيرا



الاقام في فيما عذبانة تقيم اعتبارا كفي فيه تمايز الا

الاقام في فيما عذبانة تقيم اعتبارا كفي فيه تمايز الا  
حسب المفهوم ولا يضر الصادق اقول فالشيء الواحد  
انصافه بمفهوم متخالف يعبر شيئا متعددا فيدخل في  
في الاقمة المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا وان سقطت  
لكنكم بيان هذا كما انه تعالى فصلا وتقسيم الكل الى اجزاء  
وهو يحصل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليست في ضم قيود الى  
الضم وتزعم له وتبين الاقمة ودخول كل قسم في القسم  
كيف المجزئ الى اقسام وشيئا واستحق الاغراض عليه  
ودفعه **مما** اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى  
غير ظاهرة من اللفظ كما رادة الخاص من العام بقية الى  
القابلة لكنه لا يصح ارادة الجواز بدون العلاقة المد  
المعتبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكفا  
مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا  
اذا كان المحرر مانعا لان المانع كفيه الجواز والقرينة  
المانعة انما يشترط للقطع بالبعنى المجازي لا تجوز  
**الباب الثالث في التصديق** وملتقى معناه من المركبات  
الشاقصة **اعلم** ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى

على انبات السند الذي ذكره  
على سبيل القطع ويسمى المنع  
على انبات السند الذي ذكره  
على سبيل القطع ويسمى المنع

الاقام في فيما عذبانة تقيم اعتبارا كفي فيه تمايز الا  
حسب المفهوم ولا يضر الصادق اقول فالشيء الواحد  
انصافه بمفهوم متخالف يعبر شيئا متعددا فيدخل في  
في الاقمة المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا وان سقطت  
لكنكم بيان هذا كما انه تعالى فصلا وتقسيم الكل الى اجزاء  
وهو يحصل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليست في ضم قيود الى  
الضم وتزعم له وتبين الاقمة ودخول كل قسم في القسم  
كيف المجزئ الى اقسام وشيئا واستحق الاغراض عليه  
ودفعه **مما** اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى  
غير ظاهرة من اللفظ كما رادة الخاص من العام بقية الى  
القابلة لكنه لا يصح ارادة الجواز بدون العلاقة المد  
المعتبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكفا  
مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا  
اذا كان المحرر مانعا لان المانع كفيه الجواز والقرينة  
المانعة انما يشترط للقطع بالبعنى المجازي لا تجوز  
**الباب الثالث في التصديق** وملتقى معناه من المركبات  
الشاقصة **اعلم** ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى

والمدعى وقوله المثل لان من حقه التعليل عليه فان لم يكن  
مقرونا بدليل ولم يكن بدعي جليا فلما لم يكن بدعيه  
طلب الدليل عليه وان كان بدعي جليا فلا يصح منعه وسمي  
منعه مكابرة وان مقرونا بدليل فلما لم يكن بدعيه  
المعارضه والنقض فهنا ثلثه مآلا المقالة الاولى في المنع  
اعلم ان للسائل منع مقدمة الدليل اذ لا يستدل المحلل عليها  
ولا يمكن بدعيته جلية ولا يصح منع المدعى لان المنع  
طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان يراد منع شيء من  
مقدمه دليله واذا تجاوزت النية وراعى ما من بعض العلماء  
منع المدعى للدليل بسند او لا تمنع مقدمة مع ما قد ما دليله  
**فصل في المنع** اما المجزئ عن السند او مقرون به والسند  
ذكره المانع لزمه ان يستلزم تقييد المنوع وكفى في الاستناد به  
جواز عقلا فقد يذكر على سبيل التجوز كان يقال لانهم ان ليس  
بانت له لا يجوز ان يكون ناطق وقد يذكر على سبيل القطع  
كان يقال كيف وهو ناطق او يقال انما يصح ما ذكره لو كان  
غير ناطق وليس كذلك ولما كفى في السند الجواز لا يشترط  
المنع الذي سمي مخفى الصورة الثالثة حكمة لان فيه بيان مبني

على انبات السند الذي ذكره  
على سبيل القطع ويسمى المنع  
على انبات السند الذي ذكره  
على سبيل القطع ويسمى المنع

الاقام في فيما عذبانة تقيم اعتبارا كفي فيه تمايز الا  
حسب المفهوم ولا يضر الصادق اقول فالشيء الواحد  
انصافه بمفهوم متخالف يعبر شيئا متعددا فيدخل في  
في الاقمة المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا وان سقطت  
لكنكم بيان هذا كما انه تعالى فصلا وتقسيم الكل الى اجزاء  
وهو يحصل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليست في ضم قيود الى  
الضم وتزعم له وتبين الاقمة ودخول كل قسم في القسم  
كيف المجزئ الى اقسام وشيئا واستحق الاغراض عليه  
ودفعه **مما** اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى  
غير ظاهرة من اللفظ كما رادة الخاص من العام بقية الى  
القابلة لكنه لا يصح ارادة الجواز بدون العلاقة المد  
المعتبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكفا  
مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا  
اذا كان المحرر مانعا لان المانع كفيه الجواز والقرينة  
المانعة انما يشترط للقطع بالبعنى المجازي لا تجوز  
**الباب الثالث في التصديق** وملتقى معناه من المركبات  
الشاقصة **اعلم** ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى

الاقام في فيما عذبانة تقيم اعتبارا كفي فيه تمايز الا  
حسب المفهوم ولا يضر الصادق اقول فالشيء الواحد  
انصافه بمفهوم متخالف يعبر شيئا متعددا فيدخل في  
في الاقمة المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا وان سقطت  
لكنكم بيان هذا كما انه تعالى فصلا وتقسيم الكل الى اجزاء  
وهو يحصل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليست في ضم قيود الى  
الضم وتزعم له وتبين الاقمة ودخول كل قسم في القسم  
كيف المجزئ الى اقسام وشيئا واستحق الاغراض عليه  
ودفعه **مما** اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى  
غير ظاهرة من اللفظ كما رادة الخاص من العام بقية الى  
القابلة لكنه لا يصح ارادة الجواز بدون العلاقة المد  
المعتبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكفا  
مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا  
اذا كان المحرر مانعا لان المانع كفيه الجواز والقرينة  
المانعة انما يشترط للقطع بالبعنى المجازي لا تجوز  
**الباب الثالث في التصديق** وملتقى معناه من المركبات  
الشاقصة **اعلم** ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى



المقدمة المنوعة والحل هو بيان منشاء القلط واكثر وقوع  
 الحل بعد النقض الاجمالي واستعرف النقض الاجمالي فطهره الوج  
 على الملل عند منع ان يثبت مدعاه الغير المدعى او مقدمة دليله اثبات  
 ما منعه لان هذا المطلوب المانع وذلك الاتفاوعان احدهما اثبات  
 ذكره دليل ينفع الممنوع والاخر ابطال السند المانع والمنوع لا يثبت  
 الا بطلان يثبت بنقض الممنوع فيثبت عنه الاستحالة بارتفاع  
 التقيضين وبيان هذا ان معنى ما السند للمنع واخصيه اي كونه  
 منه ما اولى ليقض الممنوع واخصيه منه بالسند بالاحتمال  
 خفة ام الوكيل والاخصر مطلقا والاعم مطلقا والاعم من  
 وجهه والباين وتثبت لكل فاذ قلنا هذا الشئ ليس بضابط  
 لانه ليس بانسان فان قال السائل لا نعم لانه ليس بانسان لا يجوز  
 ان يكون ناطقا فهذا مستدساو ليقض الممنوع وهو انه  
 انسان وان قال له لا يجوز ان يكون ذنبا فهذا اخضر مطلقا  
 وان قال له لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا وان قال  
 له لا يجوز ان يكون ابيض فهذا اعم من وجهه وان قال له  
 لا يجوز ان يكون حجرا فهذا مباين والباين والاعم من وجهه  
 لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المثل ابطالهما كواستناد بهما السائل  
 والساوي

هذا هو المستند  
 في الاستناد بهما  
 في الاستناد بهما  
 في الاستناد بهما

الانتفاء الاعتم  
 الانتفاء الاعتم

عند طوطف لم يستقل قبل ان يمنع بالظرف المستتر  
 وهو قوله ان الذي هو خبره يتناول ما هو قوله  
 ان يمنع او بالنسبة او غير ذلك فيقال ان الظاهر المستتر  
 في قوله ان يمنع

والساوي والاخصر مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع المثل  
 ابطال الاخصر بل ابطال السند واما الاعتم مطلقا فلا يجوز الاستناد  
 بهما لكن ينفع المثل ابطالهما كواستناد بهما السائل واعلم  
 ان الممنوع لو كان مقدمة دليل المثل فالعلل وخفية اخرى  
 عند وهو اثبات المدعى بدليل آخر وهذا الختام من وجهه فاعرف  
 فصل وعند اثبات المثل مدعاه او مقدم متأكد ليل او باطلا  
 السند لك ان يمنع شيئا من مقيدهما الدليل او الابطال ما لم يكن  
 بدعيته جليلة فان منع ياتي فيه التفصيل الكافي فصل ينفع  
 ان السند مقدمة دليل المثل فلا يضر المثل وذلك اذا ذكر ان  
 سندا يشتمل الاعتراف بدعوى المثل كما اذا قال المؤمن العالم  
 حادث لانه متغير وان ثبت الصفه بانه لا يخرج من الحركة والكون  
 فقال القائل لا نعم عدم خلوه عنه لانه لا يجوز ان يخلو عنه كما  
 في ان حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم وطلعه  
 لو ابطال السائل بالدليل المدعى الغير المدعى او مقدمة دليل المدعى  
 المثل ان يستدل المثل على تلك المقدمة فذا سمي غصبا لان  
 الاستدلال منصب المثل وقد غصبه السائل واختلف في ان يسمى  
 يجب على المثل ان يجيب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع  
 اي يلزم





بسم الله الرحمن الرحيم  
 وذكر القائل  
 ومن قال انه مسموع يقول ان السائل ان يقول اردت المنع

مع السند كما ذكرته في صورة الابطال والاستدلال فيستحق الجواب  
 ح البتة قال في التوضيح ينبغي ان يحكم بفساد مقدمة معينة  
 ان يورد اعتراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال  
 لئلا يقول الخصم انه غصب فتحتاج الى الغاية انتهى <sup>فصل</sup>  
 الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صح منه  
 فالعارضه ليست بغصب لانه ابطال الدعي بدليل بعد استدلال  
 المائل عليه وليس منع الدعي بطلان استدلال عليه صحيحا وكذا النقض  
 ليس بغصب لانه ابطال <sup>الملك</sup> الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل  
 لان المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال  
 عليه لانه مركب من مقدمتين والدليل لا ينتج الامقدمة واحدة وهما  
 بحث وتعرف المعارضه والنقض <sup>فصل</sup> اعلم ان السائل قد بين  
 في قريب دليل الملك ومعنى التقريب يوق الدليل على وجه يستلزم الدعي  
 وتقريبه منعه ان لا يتم استدلال هذا الدليل للدعي وقد يحمل ويقا  
 لان التقريب او التقريب ممنوع والتقريب انما يتم اذا استج الدليل  
 عين الدعي او بما يساويه او الاخص منه مطلقا وانما اذا انتج الامة  
 فلا تقرب كان يكون الدعي موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية

فصل  
 فصل

فصل لا يمنع النقل والدعي الامحازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع و  
 وبما يثبت منه في طلب الدليل عليها الامحازا وبما ان ذلك المنع  
 في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولما لا يكون النقل  
 والدعي مقدمة فمقولك هذا النقل ممنوع مجاز عن طلب واما  
 اذا استعمل لفظ آخر في طلب الدليل عليها فلا مجاز كان تقول لان هذا  
 النقل او هذا الدعي او هو مطلوب البيان هذا في الدعي الغصب  
 المدلل واما اذا كان مدلا فطلب الدليل عليه باي لفظ كان مجازا  
 في النسبة والما يطلب الدليل على شيء من مقدما دليله ويكفيك  
 هذا البيان علمك الله ما لم تعلم <sup>فصل</sup> لما كان الواجب على المائل  
 عند منع السائل هو الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه منع المنع وبما  
 منع صحة تقريره لان صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون  
 المنوع بدعيها جليا وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل  
 القطع <sup>قال</sup> شاح الحنفى منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات  
 المقدمة الذي يجب على المائل عند منع المانع انتهى وكذا لا ينفعه  
 منع صلاحية السند للسندية مستندا بهومه وكذا ابطال صلاحية  
 للسندية مستندا بهومه وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع بخا  
 لغيره بالقانون العربي فاشغال المائل بهذا لا يعترا ايضا انتقال



منه الى بحث آخر يجب على السائل دفعه فان كان اشتغاله بها  
بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم  
فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع المثل ابطال المنع مستل على  
بنائهم المنوع بداهة جليلة وهذا بمنزلة اثبات المنوع وكذا  
ينفع ابطال المنع بدعوى ان المنوع مسلم عند المانع لكن  
هذا جواب الثاني جدلي لا تحقيقي فلو تفتح عند ارادة اظهار  
الحق والمانع ان يدعي حرج الرجوع عن تسليم ما سلمه مالم يكن  
بدعيته جلياً المقالات الثانية في المعارضة وهي اثبات السائل  
نقض ما ادعاه المثل واستدل عليه او بما سواي نقضه  
او الاختصاص من نقضه كما ادعى المثل لانيانية شئ واستدل  
عليه بالمعارضة السائل بانثبات انسانية او اثبات ضاحكية  
او اثبات انه زنجي فللسائل عند الادة المعارضة ان يقول  
للمثل دليلك وان ادل على ما ادعت لكن عندي ما ينقضه اي شئ  
ما ادعت وادفع المثل للمعارضة اما بتبع بعض مقدمات دليل  
المعارضة او بانثبات فساد دليله وهو انقض وسياق تفصيل  
النقض او بانثبات الدعوى بدليل آخر وهو المعارضة على  
معارضة السائل وفي كون هذه المعارضة دافعة لمعارضة السائل  
بحث ثم

بحث ثم ان المعارضة تنقسم الى المعارضة في المدعى وهي ان  
يثبت السائل خلاف مدعى المثل بعد اثبات المثل مدعاه والا  
الى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت السائل خلاف مقدمة دليل  
المثل بعد اثبات المثل تلك المقدمة فافهم وكل من تنقسم  
الى ثلاثة اقسام لانه دليل المعارضة ان كان عين دليل المثل مادة  
ومسورة كما في المغالطات العامة <sup>الورد</sup> وذي يسمي تلك المعارضة  
قلبا ومعارضة على سبيل القلب قال <sup>ابو الفتح</sup> المغالطات  
العامة الورد وهي الاولية التي يمكن ان تستدل بها على جميع الاشياء  
حتى القيصين مثل ان يقال الشئ الذي يكون وجوده وعدمه  
مستلزما للخطا اما وجود او معدوم واما ما كان شئ المطلوب  
اقول فافهم استدلاله الفيلسفي على قدم العالم فنعارضة الاستدلال  
علمي حدوث وان كان غير مادة وعينه صورة <sup>المعارضة</sup> يسمى بالمعارضة با  
بالمثل كما يقول فلسفي العالم قديم لانه اشرف القديم وكل ما هو  
القديم فهو قديم فنعارضة بانه حادث لانه متغير وكل متغير حادث  
وان كان غير مستمع معارضة بالغير سواء كان غير مادة ايضا كما  
اذا عارض في الصورة المذكورة بانه العالم حادث لانه اشرف المختار  
ولا شئ من القديم باثر المختار او كان عينه مادة وهذا مرجح به عصا  
<sup>ان قيل</sup> ان كان عينه مادة  
<sup>ان قيل</sup> ان كان عينه مادة



في شرح الادب المضدي ومثاله استدل المصلح على ما ادعى  
 المغالطة بجملة الورد في عارضة السبل بايراد تلك المغالطة على  
 تقييد مدعى العطل بصورة اخرى وغیر اختاره المصالح الثالثة  
 في النقض وقد يقيد بالاجابة ومثاله ان يدعى السائل بطلان دليل  
 المصلح مستدلا بانه جازي في مدعى آخر مع تخلف تلك المدعى عنه  
 وكان دليل هذا كانه في باطل لانه لا يتصلف لانه الذي  
 لازم له وبطلان المدعى يدعي على بطلان المزوم كما قلنا لفساد  
 المستدل على قدم العالم بانه امر القديم بانه جاز في الجواز  
 اليومية اي ينصح قدم الحوادث اليومية مع انه باحادثة بالمبدئية  
 ولا يجاب عن هذا النقض بنوع الكبرى بل بنوع الصغرى ولما  
 كانت الصغرى مستقلة بمقدمتين ينصح الجارية تارة وتختلف اخرى  
 وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المصلح بانه مستلزم للدور  
 او التسلسل وهو محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال ولا محال  
 يمنع الكبرى هنا فيقتل بل قد يمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة لان  
 بعض الدور والتسلسل غير محال وقد يجاب عن النقض بانها قد  
 المدعى بدليل آخر وهذا في محتمل وجه واعلم ان المعارض والنقض  
 اذا لم يذكر آذ لا فلا يسمع دعوى بطلان المدعى بدليل النقض

شاهدك

شاهدك ان قلت ليس لسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل  
 عليه قلت لا لانه تكليف باللا يطاق لانه الدليل لا ينجح الامتددة ولا  
 حدة وههنا بحث فصل اعلو ان الناقض قد يترك بعضا وضعا  
 دليل المصلح عند اجراءه في مدعى آخر فيسمى ذلك نقضا مكسورا فللمصلح  
 منع الجارية مستندا بان الوصف المتروك يدخل في العلية وقد  
 يبطل السائل هذا السند بانبات ان لا مدخل لذلك الوصف في  
 العلية مثاله قال الشافعي لا يصح بيع الغائب لانه يبيع مجهول  
 الصفة فناقضنا بانها جاز في تزوج امرئة غائبة لانه مجهول الصفة  
 منع انه صحيح فقد حذفنا قيد البيعية فثبت لا ينقض الدليل  
 وغيره بالاستئصال على التحويل او الاستدراك او الخفاء للغير فثبت  
 ما يزيل حسنة فلا يصح لاحد المناظر ان يقول للآخر انما ذكرت  
 بطلان المدعى الذي ادبت بما ذكرته من العبارة يعني اذ اوه باحسن  
 وانما لا يصح ذلك النقض لانه وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلان  
 الرجوع وانما يصح الاعتراض به على حسن العبارة ويسمي هذا الاعتراض  
 تعيين الطريق وهو ليس من ادب المناظرين وههنا استثناء وهو  
 ان كونه التعريف اخفى عن المعارض بطلانها كما عرفت فصلا قد ينقض العبارة  
 ومثاله دعوى بطلانها مستدلا لا تخالفها فانها القوة او العرف



او الخوف وقد يجاب عنه منع في القتر مستهلك <sup>منه</sup> من ذهب من ذهب  
 اصل العربية <sup>التي</sup> تمنع على تلك العبارة وقد ذكرنا ان ناسا العبارة مستند  
 ومعناه ان اعتراض على العبارة بالقانون العربي لا يصح على طريق  
 المنع لكن هذا النقض لا يمنع المبدأ عند منع المانع مدعاه او مقده  
 دليله بل هو انقال منه الى بحث آخر فظن وبالحمد ان النقض ان  
 نقض التعريف ونقض التقييم ونقض الدليل ونقض العبارة وانما  
 طلب الدليل على المدعى او المقدم فلا يسمي نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا  
 تفصيليا فصل اعلم المركب الناقض اذا كان قيد القضية فذا تصديق  
 معنى فيرد عليه المنع كما نقول هذا انشأ رومي فلا سائل ان يقع رومي  
 فقط وان اثبت رومي بدليل فلا سائل ان يقع مقدمه ذلك الدليل  
 او يعارضه او ينقضه <sup>اللفظ</sup> ولا يخفى عليه ذلك واذ لم يكن قيدا  
 للقضية كان قال احد غلام نريد وخمسة عشر فلا يعترض عليه  
 ذلك بشي الا بخالفه ذلك اللفظ القانوني العربي اذا خالفه ففصل  
 واذ اجاب الممثل عن الاعتراضات بل تجواب مبني على ما سلمه السائل  
 بان ثبت ما منعه السائل بدليل متعل على مقدمه مسلمة عند السائل  
 مع فكم المثل بان الفقه لم يوجب الزام جد في لا تحقيق وليس  
 الغرض منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة مع  
 جواب الزام جد في <sup>او المثل</sup>  
 عليه بانه

اعلم

مع علمه بانه مغالطة فلا ينبغي للممثل ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متقنا  
 اي طالب ان لا الممثل الى طالبها لاظهار الحق الجواب التحقيق هو الجواب  
 الذي بناءه الممثل على ما علم حقيقة لكن البائل اذا كنت حاصلا  
 الا لزام وان منع <sup>فان لا يثبت السائل</sup> من قبل فله ذلك اذ لم يدعي التردد ببند  
 الجرم سالم يكن يكلم به يتكلم جلتا ولذا قيل ان المانع لا منه صلي ففصل  
 ثم نشرع في بياض الشارطة على تقدير النقل ان كنت ناقد فان لم تلتزم  
 صحة القول فلا يرد عليك الا طلب تصحيح النقل وهذا المعنى منع النقل  
 فلك ان تثبت نقلك باحضار كتاب مثلا وان التزمت صحة وذا  
 لا يتصور في الفرد والاشارة فمرة عليك الاجابات الباقية الا ان يجب  
 الايمان به ومن التزم صحة حكمك عليه بان صحيح او تقوية مقالك  
 به حاشية ثم ان البحث بين الممثل والسائل اما ان ينتهي الى جزم الممثل  
 عن رفع اعتراضات السائل او الى جزم السائل عن الاعتراض على جزم الممثل اذ لا يكون  
 جريما البحث الى غير النهاية وعجز الممثل في الغرض اخصا وعجز السائل الزاما  
 ويقال في المثل السائل المثل ويقال الزام الممثل السائل ويقال الممثل  
 مخمخ السائل ملزم بفتح الميم واصله الاقيام الى الممثل المضافة الصبر  
 الى المنقول وكذا الزام السائل ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الا  
 اعتراضا فذا سؤال المنطوق وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ  
 الاستفسار







الكبرياء  
 النازعة  
 المسئلة  
 المظلمة  
 بالانوار  
 واطراف  
 شدة  
 الجوار  
 النازعة  
 الخضم  
 الخضم  
 الخضم

بأمن وفقنا لوضائف البحث والتحرير والتحقيق وأما سائر التيسيرات  
عن سيرة التقرير والتمهيد صل على من صحه التوبة الغراء بإيجاز التصحيح  
وأبطل نقائص الكبارين بأدنى البراهين والتوضيح وعلى من عرفوا آثاره  
للعلية بأدنى التعريفات وقاسموها بعد ما استندوا بأدنى سند سوية بأعلى  
التقريب سوية فلهذا كافي لثلاثين لوظائف الكلام وعلاوة  
شافية لعلل العللين على صحة المقال والبرام وجامعة للفكر المنظومة مع ما  
من العلماء (العلم) غيرة مقصورة على ما هو مشهور فيما بين المحققين من الزام  
التي رقت بأغاية اشتغال حتى لا يجد وقتا في إمام غيرة محقق في الظواهر ليعتد  
نفعه لكل من صلب بالسيف والسهام وأرجوا من الناظر في العظام والمهين  
يقادش في حله السلام

الكرام الذين ينظرون بعين الوداد وان ردها اهل العوام من العوام ولا ابالي  
بردهم لانهم من العوام ونسب الله تعالى ان ينسب بها وانه ذو الصلوة  
والتوفيق وبه العزم والاعتصام اذ قلت بسلام فان كنت نازلا فيه  
او مدعيًا فاله طائف المحض من الخلف المناقضة مجازا لغويا مطلقا والفتن الجعلي

الشبيه

الشبيهي بخصوص الفاد والمعارضة التقديرية باثبات خلاف المراد وأما  
المعارضة الحقيقية والنقض الحقيقي والمنع المجاز العقلي والمذني والحقيقي فلا  
ولا يتعلق موازنة بمنقول أصلاً إلا إذا انقلبت لتأييد بعض المقالة وأما الوظيفة  
الموجبة منها ففي الأخير كما سيأتي في جواب النقضين الحقيقيين سوى  
التغيير وبعض التحرير وفي الأول إثباتها <sup>أي النقض على المعارضة التقديرية</sup> أما باقاة الدليل على صحتها وأما  
بتحريمها وأما بإبطال السند لم يوجد سواها <sup>أي المناقضة</sup> النقض المم وتفضيل وضائف  
هذا المنع وسند استعمله ببيان وظائف منع المقدمة ومستند فإذا اشتغلت  
بالدليل على النقل ولو كان نادراً مصححاً به أو مثلاً إليه أو على المدعى فالوظائف  
الموجبة إنما على نفسها فالنواقض مجازاً عقلياً أو حذفياً مطلقاً لا غير وأما  
على دليلها وهو قوله يكون عنه قول آخر أو يستلزمه بنفسه وقيل ما يمكن التوصل  
بصحيح التفرائيه أو في أحواله إلى مطلوب جري إلى العلم به فبني المقدمة المعينة بعضاً  
أو كلاً المقدمة لا يتوقف عليه صحة الدليل فظن أن شرطاً <sup>صل</sup> لثبوتها أو علمياً والمنع  
طلب الدليل على المقدمة المعينة وهو التوجه أو مع السند السابق أو مع غيره <sup>أي</sup>  
وهو ما يتقوى بالمنع برفع المانع ولا جازئ أن يبطلها ابتداءً قطعاً ولا أن يمنعها  
فيبطلها مطلقاً أو يمنعها فيثاني بكلام اجنبى لانه الأولين غضب والثالث غير  
معتد به وأما ما دللته الدليل مطلقاً فسقط بعضها المبررة <sup>أي فليست</sup> وسوغها بعض الكلمة  
ففيها وأخر عنهما وأما الوظيفة الموجبة من العلل في الأول إثباتها أما باقاة

وكتبه  
نقل من مخطوطات السلطان ومن حوله لا يعرف معنى الراس  
من الراس



الدليل على صحته أو تحريمها أو جبرها المدعى ان كانت المقدمة الممتلئة مطلقا  
وتغيرها ومع التثنية اشياءها اما بالاقامة او باحد التحريين او بابطال السند والانتقال  
من تعليل الى تعليل آخر او من بحث الى بحث آخر لوضوح من الاغراض كالدخول في السند  
بعد صلاحية السندية لانه لا يقوى المنع وكالدخل بانه في حد ذاته غير مستقيم  
وكالدخل فيما يذكر لتوضيح السند والثالث كالتأسي لابطال الابدعاء <sup>سواء</sup>  
او بتوهمها واما منع السند مطلقا ومنع تنويره فلا يسمع الا اذا كان في صورة  
الدليل في متعلق به مطلقا <sup>المؤخذة</sup> واما منع المنع مطلقا فلا يسمع قطعاً وكذا ابطال  
الا ان كان متعلقاً بدعوى او مقدمة بدعيتين او مستقراتين بلا شاهد  
او مسلمتين او مقدمة غير ملزمة في يقال ان منعك مدفع لانه متعلق  
بمقدمة كذا وانهما منسب يجب على المعلن وينفع وهو ان لا يستعمل في الجواب  
ويطلب عن منع ان يحقق ما يورده من المنع اذ بما لا يتمكن السائل من توجيه  
فالبحت ينقطع او يطرأ الفاد او يتذكر المعلن فيمكن من التعليل عند المنع  
والنفصيل لان كل من المنع والجواب على قسمين في المهور مضر للمعلن  
اولاً ومفيد لاداءه والى المنع مردود عند الجهور ومما يجب ان يعلم به هنا  
الحل وهو تعيين موضع الغلط ونقصه وهو ابطاله بالتخلف او بطلانه  
خصوص الفاد وتصويره ان لا يملك هذا جارية مادة كذا امتحانها عند  
حكم مدعاه او هو مستلزم للتسلسل مثلاً وكل دليل هذا في نفسه واما

نقص  
الوظائف

واما الوظائف المعلن في الاول منعان متعلقان بمقتضيتين ضمنتين لصغر  
فاحدهما متعلق باحد ما والمنع الآخر بالآخر لكن على تقدير تسليم الاولى وتغيير  
الدليل وتغييره وتحرير المدعى وتحرير المادة والنقضان التحقيقان والثالث كالاول  
الا ان المنعين متعلقان لصغره والآخر لكبره ويرد في صغره فتمنع باعتبار  
وتمنع باعتبار آخر ومن الوظائف من السائل الدخول في الدليل بانه مشتمل على مقدمة  
مستدركة وبانه محتاج الى مقدمة اخرى وبانه غير مستلزم للمدعى قال بعض  
من المناقضة وقال آخر انهما من النقص فوجهها واخرها وجهها ومعارضة  
وهي المقابلة على سبيل المماثلة وهو الاوفق للمجاورات والانسب للمقادير  
او اقامة الدليل على خلافها اقامة عليه الخصم الدليل وهو الانسب للمراه  
وهي على التفسير الاول ابطال الدليل بمقابلة الدليل وعلى الثاني ابطال مدعى الدليل  
بدليل المخالف وتصويره ان دليلك هذا قائم على نقيض مدلوله دليل وان مدعى  
دليلك هذا قائم على نقيض دليله وكل دليل او مدعى دليل هذا شأنه ففاسد مع اثبات  
ذلك الدليل واما الوظائف من المعلن فيهما فمقدمة الدليل والتفسير والتحري  
والنقضان التحقيقان ومما ينبغي ان يعلم هي هنا ان الدليلين ان اتحد في  
الصورة وفي بعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقتران والجزء المكرر نفساً  
وانبثاقاً في الاستثنائية تسمى معارضة بالقلب وان اتحد في الصورة فقط  
تسمى هذه معارضة بالمثل وان تفاير في الصورة تسمى هذه معارضة بالغير

اي الدليل



ويجب ان ههنا ان مطلق النوع من الطرفين <sup>المصادرة</sup> انما تصح وتليق اذ لو تكن صحيحة  
متعلقة بديهيته جلية ولا مسلمة ولا غير ملزمة ولا نظرية معلومة بالعلم  
المتكامل المطلوب والا فلا تصح من المناظرين او التليق وان كنت مفرقا فيه <sup>اي في الكلام</sup>  
تعيينها لفظيا وهو ما يقصد به تفريق مدلول اللفظ وتعيينها شبيهيا وهو احصاء  
صورة حاصلية محرونة في الحرية بلا تخشم الى كسب جديد وهما من مطالب  
التعدينية فالوظائف الموجبة من الخصم المناقضة <sup>اي بلا احتياج</sup> مجاز لغويا مطلقا ولل  
والعارضات التعديرية مطلقا والنقض بشهادة فساد ما تشبهها او تحقيقا  
وتصوير كل من هذه النوع الثلاثة والوظائف من المعرفة معلومة من الكلا  
والعارضات التعدينية مطلقا والنقض الحقيقي والمجاز العقلي والحذ في مطلقا  
فلا يتعلق بهما الا اذا كانا عليين حكم ما او معللين بامر ما فجرى عليه ما  
يجري على العللين **وان كنت** معرفا تعريفيا حقيقيا او اسميا ما قصد به تحصيل  
صورة غير حاصلية في الذين كنهها او وجهها ان كان تعريفيا لما علم وجوده  
في الخارج فذلك حقيقي وان كانت لغيره فذلك تعريف اسمي وهما من  
مطالب التصورية فالوظائف الموجبة <sup>اي الايجابية</sup> النقض شبيهيا او تحقيقا  
بشهادة فاد ما من عدم جامعية او مانعية او على اللفظ وكذا الالفاظ المجازية <sup>والعلمية</sup>  
او استلزامها فاد آخر بالمجارية تصويره ان تعريفك غير جامع او غير مانع او  
على اللفظ المشترك او مستلزم للتسلسل وكل تعريف ههنا فاسد و

ويبين

ويبين المفسد واما الوظائف الموجبة من المعرفة فنحن صغرى القياس  
الاول وصغرى القياس الثاني <sup>اي طورا</sup> منعها حقيقيا باعتبار دليلها ويجوز منع كونها  
على مذهب المتأخرين بل على المتقدمين ومنع كبرى القياس الثالث وبالتر  
ديد في صفراء ايضا ومنع صغرى الرابع ومنع كبراه والمنع بالترديد والنقضا  
التحقيقين <sup>اي جميع صفراء</sup> وتحرير اجزاء التعريف وتغييرها وتحرير المعرفة واما تغييره  
فغير جيد وتحرير مادة نقض التعريف والاحسن ان يجعل مجموع هذه التعريفات  
الثلاثة اسانيد مجموع المقدمات واما المنع مطلقا والمعارضات مطلقا  
من الخصم فلا يتوجه الى التعريف الا ان يعتبر الدعوى من المعرفة بان تعرف في هذا  
حد وجزؤه هذا جنس وجزؤه هذا فصل وهذا جامع ومانع وعارض عن المقادير  
كلها فحيز الخصم ان يمنع احد هذه الدعوى وكلها لكن لا بد في الثلاثة الاخيرة  
من الشاهد واما الوظائف الموجبة من المعرفة ففي المفهوم الاعتبارية اثبات  
تلك الدعوى باقامة الدليل عليها وتغييرها في الكل والبيان بابطال الشاهد <sup>اي التعريف</sup>  
المعرفة وتحرير اجزاء التعريف وتحرير مادة نقضه في الثلاثة الاخيرة الاولى  
وهي منع الحدية والجنسية والفصلية فدفعها صعب دون خطر القتاد او تلك  
الدعوى وتقدّر الدليل عليها فحيز ان يعارض الخصم وهو ان تعريفك  
هذا غير جامع او غير مانع او يستلزم التسلسل مثلا او هو مشتمل على اللفظ المشترك  
وكل تعريف ههنا باطل فتعريفك باطل وبين المفسد في الوظائف من طرف المعرفة

اي القياس الاول والحق

اي منع الجامعة والمانعية والعارضات  
اي التعريفات الغير الحقيقية  
ط لا بد من ان يكون مادة النقض  
متحققات

اي التعريف  
او عند دفعها او دفعها او دفعها



ای اعتبار (الذکر) من

وہی کہتے ہیں کہ

تعلم سهلاً وجوز بعض المحققين أن يعارض الخصم من غير الاعتبار و  
والقدير ويقول الآن ما ذكرته من التعريف معارض بذلك التعريف وأما  
الوضيفة فمع تعارض التعريف بالتحية وهو الاظهر وقال بعض الفضلاء

النص: حمل الاعتراض الموردة على التقريرا على وضع الدعوى كبرائيه على وجهه مع

يستلزم القدر في التعريف بلا احتياج إلى ملاحظة الدعوى الظلمية فيه

فإنما نقياً حقيقياً وهو ضم قيود متغايرة إلى المقدم الذي هو المفهوم  
وهو ضم قيود متباينة إلى المقدم هو المفهوم التقني أو تقنياً  
اعتباراً

الكلية وهما من البادية التصورية فالوظائف من الخصم المنع مجازاً لغوياً

مطلقا والمعارضة التقديرية والنقض الشبهي بخصوص الفساد مثل

التداخل وعدم الحاصرة وأما الوظائف ففي النقصان التقصير التحقق

وحرير المقام وحرير الاف وتغيير النقيم ومنع الصغرى فقط هذه الوفا

لو كانا حقيقيناً ومنع الكبرى ايضاً لو كان اعتبارنا وآما المناقضة فآشاتها

مما باقاة الدلائل أو يابطال الشاهد أو أحد التبر ٢٢٢ والتفنية وإنا كنا

من المضم والاقسام

من المبادىء الحقيقية صورية فهي كالاولى في جميع الاحوال مع زيادة المنع

المجارية المفوى والمعارضة التقديرية بلا اعتبار بالدعوى الضمنية وعلل القضاة

تسبق لبعض الفضلاء جازهم منالكن بلا استثناء وقس عليه التقيد

والتخصيصات الواقعة في التعمير والتعميق

تمت الكتاب بعونه الله الملك الوهاب